

# أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في ظل التنوع القطاعي (دراسة تطبيقية)

د. إكرامى جمال السيد زهر \*

---

(\*) د. إكرامى جمال السيد زهر: مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة المنوفية: الباحث له اهتمامات بحثية فى جودة الإفصاح المحاسبى، جودة التقارير المالية، المحاسبة الإدارية.

Email: ekramy65@gmail.com

## ملخص

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية والأرباح المعلنة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لكل قطاع على حده، وللقطاعات ككل دون تمييز بينهم. وقد اعتمد الباحث لقياس جودة الممارسات المحاسبية على كل من (تبنى IFRS ، حجم مكتب المراجعة، ونوع تقرير المراجعة). وتتمثل نتائج الدراسة في أنه يوجد تأثير معنوي عكسي لحجم مكتب المراجعة على الأرباح المعلنة للشركات محل الدراسة دون تمييز بين القطاعات، ولكل من شركات قطاع العقارات، والرعاية الصحية. يوجد تأثير معنوي طردى لنوع تقرير المراجعة على الأرباح المعلنة للشركات محل الدراسة دون تمييز بين القطاعات، ولكل من شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، وقطاع الرعاية الصحية. يوجد تأثير معنوي طردى لتبنى الشركات لـ IFRS على الأرباح المعلنة لشركات قطاع الموارد الأساسية فقط. لا يوجد أى تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في قطاع التشييد والبناء.

## Abstract

Study aims to examine the effect of the quality of accounting practices and announced earnings in the companies listed on the Egyptian Stock Exchange for each sector separately, and for the sectors as a whole without distinction between them. The researcher relied to measure the quality of accounting practices on (IFRS adoption, audit firm size, and type of audit report). The study results are: There is a significant negative effect of audit firm size on announced earnings of the companies under study without distinction between the sectors, and each of the real estate and health care companies. There is positive effect of the type of the audit report on announced earnings of the companies under study without distinguishing between the sectors, and each of the services, industrial products and cars sector, and the health care sector. There is positive effect of the companies' adoption of IFRS on announced earnings of the main resource sector companies only. There is no significant effect of the quality of accounting practices on the announced earnings in the construction sector.

## المقدمة

## ١-١ مقدمة الدراسة

شهد العقد الثاني من القرن الحالى اهتماماً ملحوظاً من جانب الأكاديميين بتأثير الأرباح المعلنة وتوقيت الإعلان عنها (قبل وبعد الإعلان) على قرارات المستثمرين ونشاط التداول فى الدول التى تتبنى ممارسات محاسبية وفقاً لـ IFRS والدول التى تبنت ممارسات محاسبية وفقاً لمعايير أخرى (محلية)، ولكن اختلفت الآراء حول منفعة معلومات الأرباح سواء قبل أو بعد الإعلان عنها. فقد توصل كل من (Atwood et al, 2011) إلى عدم وجود فروق جوهرية بين الأرباح المعلن عنها والمحسوبة وفقاً لـ IFRS، وبين المعلن عنها والمحسوبة وفقاً للمعايير المحلية، وأن الأرباح المعلن عنها والمحسوبة وفقاً للمعايير المحلية كانت أكثر ارتباطاً بالتدفقات النقدية المستقبلية. وتوصل كل من (Nguyen & Truong, 2019) إلى أن الأرباح المعلنة ليست دليلاً على وجود عوائد مستقبلية متصاعدة فى المدى القصير بمحافظ الاستثمار ذو العوائد اليومية القصوى. وفى المقابل توصل كل من (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2015) إلى أن جودة المحاسبة (كمؤشر لدرجة مخاطر المعلومات) تخفف من حدة التقلبات فى حقوق الملكية قبل وبعد الإعلان عن الأرباح، وتوصل كل من (Goh & Jeon, 2017) إلى أن قرارات المستثمرين المرتبطة بشراء الأسهم تتأثر بالأخبار عن الأرباح. وتوصل كل من (Baker et al, 2019) إلى أن أرباح المنافسين فى نفس الصناعة والمعلن عنها تؤثر على توقعات المحللين بشأن عوائد الشركات الأخرى. كما توصل (Contreras, 2019) إلى أن عمليات بيع وشراء الأسهم من جانب المستثمرين الداخليين تزايدت خلال الخمسة أيام الأولى من الإعلان عن الأرباح.

ومنذ حوالى ٥٠ عاماً وحتى الآن تحول اهتمام العديد من الدول بقضية التوافق المحاسبى الدولى بدلاً من قضية التوحيد الدولى للممارسات المحاسبية، وتحديداً منذ نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية فى عام ١٩٧٣ والتي ركزت اهتمامها بتعزيز هذا التوافق ودراسة أسباب التنوع الملحوظ فى الممارسات المحاسبية (Baker & Barbu, 2007). وأصبحت قضية التوافق المحاسبى الدولى غايةً فى الأهمية لكل من المحاسبين والمستثمرين، فالمستثمر يفضل توجيه رأسماله إلى الشركات الأكثر كفاءة وإنتاجية على مستوى العالم، وهذا يتطلب القدرة على فهم الأرقام المحاسبية التى يقوم المحاسب بإعدادها والإفصاح عنها (Ali et al, 2006; Baker & Barbu, 2007)، فاختلاف الممارسات المحاسبية قد يترتب عليه عدم فهم محتوى التقارير المالية، وعدم

قابليتها للمقارنة، الأمر الذى قد يؤدي إلى توجيه رؤوس أموال المستثمرين إلى شركات أقل كفاءة وأقل في الأداء، نتيجة فقط لفهم تقاريرها المالية بصورة معقولة وبمستوى مخاطرة أقل من الشركات التي يصعب فهم تقاريرها المالية (Murphy, 2000; Saudagaran, 2010). ولذا أثير جدلاً واسعاً بين المؤيدين والمعارضين لقضية توافق الممارسات المحاسبية دولياً ومدى جدوى هذه الممارسات ومنفتحتها بعد تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، حيث يرى المؤيدون للتوافق الدولي للممارسات المحاسبية أن التوافق المحاسبى يؤدي إلى تحسين المقارنة بين الشركات، زيادة فائدة المعلومات المالية لمتخذى القرارات، ضمان توافق قواعد المحاسبة مع مرور الوقت، وتدفق الاستثمار الأجنبي (Naser et al, 2005). وأن ممارسات الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية بعد تبنى IFRS أدى إلى زيادة حجم المعلومات الكمية والنوعية المتاحة لسوق رأس المال، وبالتالي أصبحت الأسعار في سوق الأوراق المالية أكثر فائدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار (Castro & Santana, 2018). كما أن التوافق المحاسبى يؤدي إلى تحسين جودة المحاسبة من خلال تخفيض إدارة الأرباح (انخفاض ملحوظ في تشتت الاستحقاقات المحاسبية)، وزيادة ملائمة المقاييس المحاسبية، كما أنه يؤدي إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين (Liu et al, 2011; KIM & Lin, 2019).

وفى المقابل يرى المعارضون للتوافق الدولي للممارسات المحاسبية أن السعى المستمر من جانب كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نحو تطبيق سياسة التقارب فى المعايير المحاسبية أو توافق الممارسات المحاسبية لم يكن كافياً لوجود مفاهيم واضحة لدعم وتوجيه معدى التقارير المالية أو مراجعي الحسابات بغرض تحسين إعداد التقارير المالية، حيث انتشرت مفاهيم متعددة مثل التوحيد ، القابلية للمقارنة ، والتوافق كمفاهيم تشغيلية لعمل المحاسبين (Sunder, 2010). وأن تبنى ممارسات محاسبية وفقاً للـ IFRS دون الأخذ فى الاعتبار الخصائص المميزة لبيئة الأعمال المحلية يصعب معه تحقيق الفائدة من التقارب المحاسبى الدولي (Peng & Bewley, 2010). وفى نفس الاتجاه يرى كل من (Stecher & Suijs, 2012) أن التوافق مع الـ IFRS يزيد من المعلومات المتاحة للأسواق فقط إذا كانت الاختلافات المؤسسية بين الدول غير مهمة، وأنه في جميع الحالات الأخرى يؤدي التوافق المحاسبى إلى تدمير المعلومات Destroys information بدلاً من زيادتها. كما يرى كل من (Chen & Zhang, 2010; Chebaane & Ben Othman, 2014) أن متطلبات الـ IFRS

كافية بشكل أساسي لأسواق رأس المال المتقدمة، ولكن استخدامها في الاقتصاديات النامية والناشئة أمر مشكوك فيه لعدة أسباب منها انخفاض مستوى التنمية الاقتصادي، انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية، والتدني في مستوى مهنة المحاسبة، وغياب المتطلبات التنظيمية اللازمة، وبالتالي الافتقار إلى البنية التحتية السليمة لإعداد التقارير المالية، مما يصعب معه تحسين جودة الممارسات المحاسبية عند الامتثال لمتطلبات IFRS. ويرى كل من (Gu et al, 2019) أن المعلومات المطلوبة لتوقعات الإدارة لم تزد إلا بقدر ضئيل جداً بعد تبني IFRS، وأن قوة أو ضعف التأثير الإيجابي علي هذه المعلومات مرتبط بدرجة إلزام الدول بتبني IFRS. بينما يرى كل من (Mazzi et al, 2019) أن الممارسات المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول غير الملموسة (تكاليف البحوث والتطوير) وفقاً لمتطلبات IFRS تعطي إشارات إيجابية للسوق ولكنها إشارات مشوهة عن الأرباح المستقبلية، كما أنها تزيد من الأرباح المحسوبة.

ومن ناحية أخرى حاولت بعض الدراسات السابقة تقييم العلاقة بين المراجعة الخارجية وجودة المحاسبة (جودة التقارير المالية والممارسات المحاسبية)، وملائمة القيمة للأرباح المحاسبية قبل وبعد تبني IFRS، أو في الدول التي تتبنى وتلك التي لا تتبنى IFRS. وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن جودة المحاسبة تحسنت في الشركات التي تبنت ممارسات محاسبية وفقاً لـ IFRS ويتم مراجعة تقاريرها المالية بشكل فعال (Isidro & Raonic, 2012)، أو عن طريق أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Daske et al, 2008)، كما أن ملائمة القيمة للأرباح المحاسبية تتحسن في هذه الشركات وأيضاً بشرط أن يراجع تقاريرها المالية أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Liu et al, 2011). ولكن يرى كل من (Chen & Zhang, 2010) أن درجة الامتثال لـ IFRS لا تختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة سواء كانت هذه المكاتب دولية أو غير ذلك. ويرى (Ahmed, 2016) أن مستوى التحفظ المحاسبى يزيد كلما اعتمدت الشركات على أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار في مراجعة تقاريرها المالية أي أن مستوى الأرباح ينخفض عن إجراء المراجعة بواسطة أحد هذه المكاتب، بينما لا تؤثر فترة المراجعة تأثيراً ملحوظاً على مستوى التحفظ المحاسبى.

وبناءً على ما سبق فإن جودة الممارسات المحاسبية يمكن أن يكون مصدرها التحول إلى IFRS، أو مستوى جودة المراجعة، وأن مستوى جودة الممارسات المحاسبية من المتوقع أن يؤثر بشكل أو بآخر على الأرباح المعلنة. ولذا يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة مع الأخذ في الاعتبار نوع القطاع.

## مشكلة الدراسة

تسارعت معظم دول العالم منذ بداية القرن الحادى والعشرين على تحقيق التوافق المحاسبى الدولى من خلال تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بغرض استبعاد جانب كبير من التقدير في جميع الممارسات المحاسبية (Laughlin, 2010)، وتخفيض تشتت الاستحقاقات المحاسبية (kim & Lin, 2019). ونظراً للجدل الواسع بين المؤيدين والمعارضين لجدوى ومنفعة الممارسات المحاسبية بعد تبنى معظم دول العالم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS خصوصاً فى الدول النامية، (Chebaane & Ben Othman, 2014; Ghio & Verona, 2015; Carneiro et al, 2017)، فقد بدأت بعض الدراسات فى تقييم منفعة الممارسات المحاسبية قبل وبعد تبنى IFRS، ودور المراجعة الخارجية فى ذلك، وتحليل الآثار المترتبة على الأرقام المحاسبية (وخاصة الربح المحاسبى) والنسب المالية، وتحديد العوامل المؤثرة على تبنى IFRS وأسباب عدم الامتثال لمتطلبات IFRS فى بعض الدول، وتأثير الأرباح المعلنة (كمتغير مستقل) على قرارات المستثمرين ونشاط التداول قبل وبعد تبنى IFRS ولكن دون اهتمام من هذه الدراسات بتنوع القطاعات واختلاف خصائصها (Tuder & Dragu, 2010; Chen & Zhang, 2011; Isidro & Raonic, 2010; Gomez-Mejia et al, 2011; Atwood et al, 2011; Jermakowicz et al, 2014; Ahmed, 2016; Huerta et al, 2017; Carneiro, et al, 2017; Mokhtar et al, 2018; Nguyen & Truong, 2019; Changwony & Paterson, 2019).

وفى بيئة الأعمال المصرية تبنت الحكومة المصرية منذ تسعينيات القرن العشرين خطأً مكثفة لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وتنشيط البورصة المصرية (Mokhtar et al, 2018). وقامت بالعديد من الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاحتماعية، وغيرها من الإصلاحات لدعم الانفتاح الاقتصادى بالدولة. وقد صاحب هذه الإصلاحات تحول جذرى فى مهنة المحاسبة بصدور قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية المعدلة، والذى يعتبر أول تحديث للمعايير المحاسبية المصرية المعمول بها بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦. كما أنه أول إصدار يراعى فيه الظروف المحلية للدولة وعدم التقليد الأعمى والترجمة الحرفية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وبموجب القرار رقم

(١١٠) لسنة ٢٠١٥ أصبحت الشركات في بيئة الأعمال المصرية ملتزمة بتبنى IFRS من أول يناير ٢٠١٦ وبالتالي تبنى الممارسات المحاسبية التي تتطلبها هذه المعايير وتعديلاتها. وقد حاولت بعض الدراسات السابقة (Abdel-Azim, 2007) تقييم مدى التشابه والاختلاف في الممارسات المحاسبية المستخدمة بين مصر وإحدى الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة)، وتوصلت إلى وجود فروق جوهرية بين الدولتين في النظم المحاسبية المطبقة، وأن أكثر العوامل المؤثرة على اختيار الشركات للممارسات المحاسبية في البلدين هي حجم الشركة، العمليات ذات الطابع الأجنبي، أما نوع الصناعة فليس له أى تأثير على هذه الفروق. كما حاولت دراسة (Mokhtar et al, 2018) تقييم مدى امتثال الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في مصر، والكشف عن العوامل الكامنة وراء عدم الامتثال لهذه المعايير، وتوصلت إلى أن عدم امتثال بعض الشركات لتلك المعايير قد يرجع إلى التعليم السلبي الموجه نحو إجراءات المحاسبة، عدم كفاية دور المهنة في مراقبة الأداء المهني لمراجعي الحسابات، والافتقار إلى التعليم المستمر الكافي. ولكن لم تحظ الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩ (بعد تبنى IFRS في مصر) بالاهتمام الكافي بتقييم جودة الممارسات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المعلنة. ولذا تحاول الدراسة الحالية اقتراح مجموعة من المؤشرات للحكم على جودة الممارسات المحاسبية وتقييم أثرها على الأرباح المعلنة (كمتغير تابع) لكل قطاع على حدة وعلى مستوى القطاعات ككل. وتتخلص مشكلة البحث في المحاور التالية:

**المحور الأول:** ينطوى على الجدل المستمر بين آراء المؤيدين والمعارضين لتبنى IFRS، وعدم الاتفاق حول منفعة الأرباح والأرقام المحاسبية والنسب المالية عند تبنى ممارسات محاسبية وفق IFRS وخصوصاً في الدول النامية (مثل مصر)، مما يستدعي المزيد من البحث عما إذا كان التوافق المحاسبي سوف يحسن جودة الممارسات المحاسبية أم لا، وتقييم الآثار المترتبة على تطبيق هذه الممارسات وخصوصاً على المتغيرات ذات الصلة بقرارات المستثمرين (مثل الأرباح المعلنة) في الدول النامية (مصر).

**المحور الثاني:** ينطوى هذا المحور على أن المراجعة الخارجية هي مصدر الثقة في التقارير المالية للشركات، أى أنها مصدر الثقة في سلامة اختيار وتطبيق الممارسات المحاسبية وفقاً للمعايير

<sup>١</sup> تعتبر الأرباح المعلنة أحد المتغيرات التي يقوم بنشرها موقع مباشر التابع للبورصة المصرية بشكل منتظم منذ عام ٢٠١٠ نظراً لأهميتها في ترشيد قرارات المستثمرين <https://www.mubasher.info/countries/eg/earnings>

المحاسبية المطبقة وأكدت بعض الدراسات (Liu et al, 2011) على أن جودة المحاسبة (جودة الممارسات المحاسبية) تتحسن فى الشركات التى تتبنى IFRS إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار. ولذا يعتقد الباحث أن حجم مكتب المراجعة (وما ينطوى عليه من اختلاف الخبرات العملية، العلمية، والمعرفية للمراجعين)، ونوع تقرير المراجعة (نظيف أو خلاف ذلك) يعتبران من مؤشرات الحكم على جودة الممارسات المحاسبية والتي من شأنها التأثير على رقم الربح المحاسبى وبالتالي الأرباح المعلنه.

المحور الثالث: تبنى معظم دول العالم (ومنها مصر) للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لا يُقصد به توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى الشركات من دولة إلى أخرى أو داخل نفس الدولة، وإنما يُقصد به تحقيق التوافق المحاسبى أى التقارب بين الممارسات المحاسبية المحلية والدولية من خلال استبعاد أو تطوير بعض الممارسات المحاسبية المحلية الحالية، أو إضافة ممارسات محاسبية جديدة لم تكن مطبقة من قبل. مما يشير إلى احتمالية وجود اختلافات بين الشركات فى الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة، ودرجة الالتزام بتطبيق هذه البدائل المختارة سواء كانت هذه الشركات تنتمى لنفس القطاع أو تنتمى إلى قطاعات مختلفة. ولذا يعتقد الباحث أن جودة الممارسات المحاسبية قبل وبعد تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) فى مصر منذ يناير ٢٠١٦ سوف تختلف من قطاع إلى آخر، وبالتالي سوف يختلف أثرها على الأرباح المعلنه.

المحور الرابع" أصبحت الأرباح المعلنه وتوقيت الإعلان عنها محل اهتمام بعض البحوث العلمية المعاصرة باعتبارها من المتغيرات الحاكمة لقرارات المستثمرين، والمؤثرة على نشاط التداول وكفاءة أسواق المال ورغم ذلك فإن الدراسات السابقة اهتمت بالأرباح المعلنه كمتغير مستقل واختبار أثرها على قرارات المستثمرين ونشاط التداول ولم تتناول العلاقة المباشرة بينه (كمتغير تابع) وبين جودة الممارسات المحاسبية مع الأخذ فى الاعتبار التنوع القطاعى وهو ما تحاول الدراسة الحالية تحقيقه.

وبناءً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة فى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو أثر جودة الممارسات المحاسبية (تبنى IFRS، حجم مكتب المراجعة، نوع تقرير المراجعة) على الأرباح المعلنه فى بيئة الأعمال المصرية (دون التمييز بين القطاعات)؟
- ما هو أثر جودة الممارسات المحاسبية (تبنى IFRS، حجم مكتب المراجعة، نوع تقرير المراجعة) والأرباح المعلنه فى كل قطاع على حده من القطاعات محل الدراسة؟



## ٢-١ أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- ١-٢-١ اقتراح مؤشرات للحكم على جودة الممارسات المحاسبية.
- ٢-٢-١ اختبار وتحليل أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في بيئة الأعمال المصرية.
- ٣-٢-١ اختبار وتحليل أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في شركات كل قطاع من القطاعات محل الدراسة على حده.

## ٣-١ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

**الأهمية العلمية:** تُعتبر هذه الدراسة إضافة إلى البحوث العلمية في مصر التي حاولت تقييم أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة على مستوى كل قطاع على حده.

**الأهمية العملية:** تعتبر جودة الممارسات المحاسبية، والأرباح المعلنة من المتغيرات بالغة الأهمية لكل من المحاسبين والمستثمرين المحليين والدوليين، فالمحاسب مطالب بتحسين جودة الممارسات المحاسبية من خلال الاختيار والتطبيق الصحيحين لهذه الممارسات وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وتزداد ثقة المستثمرين عموماً والدوليين خصوصاً عندما تزداد قدراتهم على فهم التقارير المالية المنشورة وتصبح أكثر قابلية للمقارنة، وبالتالي يتحسن نشاط التداول وترتفع كفاءة سوق الأوراق المالية، ويزداد معدل الاستثمار الأجنبي المباشر كلما كانت الأرقام المحاسبية (الأرباح المعلنة) معدة وفقاً لممارسات محاسبية متعارف ومتفق عليها دولياً. كما أن هذه الدراسة توصلت إلى عدة نتائج عملية تؤكد على ضرورة إعادة نظر منظمى مهنة المحاسبة في مصر في تنظيم الممارسات المحاسبية على أساس قطاعي، وليس فقط تنظيمها على أساس قطاع مالي وقطاع غير مالي.

## ٤-١ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على كل من نتائج الاختبار الاحصائي المبدئي لدراسة وتوصيف سلوك متغيرات الدراسة (وخصوصاً المتغير البحثي)، والمنهج الاستقرائي في مراجعة الفكر المحاسبى المتعلق بكل من جودة الممارسات المحاسبية، والأرباح المعلنة بغرض صياغة المشكلة، اقتراح المؤشرات المناسبة لقياس جودة الممارسات المحاسبية، بناء الإطار النظرى للدراسة، وتحديد المدخل الملائم للدراسة التطبيقية، ثم اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بغرض صياغة واختبار الفروض البحثية واستنتاج وتحليل العلاقات التأثيرية بين جودة الممارسات المحاسبية وبين الأرباح المعلنة.

## ٥-١ حدود الدراسة

**الحدود الفنية:** اعتمدت الدراسة في قياس جودة الممارسات المحاسبية على تبني الشركات لـ IFRS باعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة وتتطلب مستوى عال من المعرفة المحاسبية (Chebaane & Ben Othman, 2014) وقد تبنتها الشركات محل الدراسة في بيئة الأعمال المصرية منذ يناير ٢٠١٦، كما اعتمدت الدراسة على كل من حجم مكتب المراجعة، ونوع تقرير المراجعة (كمقاييس لجودة المراجعة وبالتالي جودة الممارسات المحاسبية)، وقد استرشد الباحث في اقتراح هذه المؤشرات لقياس جودة الممارسات على دراسات (Ahmed, 2016; Changwony & Paterson, 2019) والتي استنتج الباحث منها أن قوة المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الخارجية في الدول تمثل مؤشرات مناسبة للحكم على مستوى جودة الممارسات المحاسبية.

**الحدود الزمنية:** اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية الواردة في التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، والتقارير والإحصاءات المنشورة على موقع مباشر، وموقع البورصة المصرية خلال نفس الفترة.

**الحدود المكانية:** تُطبق الدراسة على عدد ٢٧ شركة مدرجة في البورصة المصرية (وفق شروط اختيار العينة) موزعة بين خمسة قطاعات وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.

## ٦-١ خطة الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات البحثية تم استكمال الدراسة بأربعة عناصر بعد المقدمة تتمثل في ٢- الإطار النظري للدراسة وصياغة الفروض، ٣- الدراسة التطبيقية، ٤- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية كما يلي:

## ٢- الإطار النظري للدراسة وصياغة الفروض

تقوم الدراسة الحالية على افتراض تقييم جودة الممارسات المحاسبية اعتماداً على مدخلين، أولهما يستند إلى أن مستوى جودة الممارسات المحاسبية يزداد بإحداث توافق محاسبي دولي بين الممارسات المحاسبية المحلية الدولية، ويتطلب تطوير المعايير المحاسبية الحالية (المحلية) لتكون أكثر ملائمة لخصائص ومستجدات بيئة الأعمال المعاصرة المحلية والعالمية، وهو ما يطلق عليه **مدخل التوافق المحاسبي الدولي**. أما المدخل الثاني فيستند إلى درجة الثقة والاعتمادية على الممارسات المحاسبية المطبقة وهو ما يطلق عليه **مدخل المراجعة الخارجية**. ومن المتوقع أن

تحسين جودة الممارسات المحاسبية سوف يؤثر على الأرباح المعلنة للشركة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الأرباح المحاسبية. وفيما يلي أهم الدراسات السابقة التي تناولت جودة الممارسات المحاسبية من منظور هذين المدخلين، وعلاقتها بالأرباح المعلنة:

### الممارسات المحاسبية في ظل التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التوافق المحاسبي الدولي من الموضوعات التي تمثل محل اهتمام من مستخدمي التقارير المالية للشركات بصفة عامة (Halbouni, 2006) ، ولذا اهتمت العديد من الدراسات بتحديد المتطلبات الأساسية لهذا التوافق الدولي في الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى. فقد قامت دراسة (Naser et al, 2005) باختبار أثر كل من اللغة المشتركة، والسمات الاقتصادية والثقافية المتشابهة على توحيد الممارسات المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي يمكن أن تعرقل توافق الممارسات المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي هي الافتقار إلى المهنية، المتطلبات القانونية، وبعض مشاكل التنفيذ. كما توصلت إلى أنه من المتوقع أن يؤدي هذا التوافق إلى تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة (بين الفترات المالية لنفس الشركة، أو بين الشركات)، زيادة فائدة المعلومات المالية لصناع القرار، وضمان الاتساق في استخدام القواعد المحاسبية. كما أن غياب التوافق الدولي في الممارسات المحاسبية يعتبر العامل الأكثر احتمالاً لمنع بعض المستثمرين من الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي. وقامت دراسة (Ali et al, 2006) باختبار مدى التوافق بين دول جنوب آسيا (الهند، باكستان، وبنجلاديش) في ممارسات القياس المحاسبي المطبقة في الشركات غير المالية خلال العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٨، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن انخفاض مستوي التوافق يرجع إلى درجة المرونة المتاحة في اختيار الممارسات في بعض معايير المحاسبة الدولية وعدم امتثال بعض الشركات لمتطلبات هذه المعايير، وأن درجة التوافق كانت أقل في ممارسات معايير كل من المخزون، الأصول غير الملموسة (الشهرة)، والتأجير التمويلي، وكانت درجة التوافق أعلى في ممارسات معايير كل من الممتلكات والمعدات، ترجمة العملات الأجنبية، والاستثمارات طويلة الأجل. وقد ركزت دراسة (Abdel-Azim, 2007) على تحديد درجة التشابه في ممارسات القياس والإفصاح المحاسبي بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود فروق جوهرية في النظم المحاسبية المطبقة في البلدين، وأن كل من حجم الشركة ،

والعمليات الأجنبية (كمتغيرات رقابية) يؤثران على اختيار الشركة للممارسات المحاسبية، أما نوع الصناعة فلا يؤثر على هذا الاختيار.

وفيما يتعلق بالعوامل التنظيمية قامت دراسة (Chen & Zhang, 2010) باختبار تأثير بعض العوامل التنظيمية على تقارب الممارسات المحاسبية بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الصين وبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة على تقارب الممارسات المحاسبية هي عدم الفهم الكافي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من قبل المحاسبين المحليين، السلوك الانتهازي من جانب الإدارة أثناء تطبيق معايير مختلفة، وحوكمة الشركات وغياب مهنة محاسبية منظمة، وسلطات تنظيمية تدعم الامتثال لهذه المعايير الدولية. وقد أكدت دراسة (Madawaki, 2014) على ضرورة تعزيز قدرات الهيئات التنظيمية المحاسبية (البيئة التنظيمية) بدولة نيجيريا على متابعة وتطبيق المعايير المحاسبية بصورة صحيحة، حتى يمكن بناء ثقة أصحاب المصالح في وظيفة المحاسبة، ودعم القدرة التنبؤية للمستثمرين المحتملين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطور القضايا السياسية، الخصخصة، وسوق رأس المال أدت إلى تحسين متطلبات الإفصاح والتقرير المالي.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤسسية فقد ركزت دراسة (Stecher & Suijs, 2012) على تقييم جودة التقارير المالية والقابلية للمقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولي، وتوصلت الدراسة إلى أن الفائدة الرئيسية من التوافق الدولي، والقابلية للمقارنة، تأتي على حساب جودة التقارير المالية عندما تتفاوت الدول التي تتبنى المعايير الدولية IFRS بشكل كبير في بيئاتها المؤسسية. وأن القابلية للمقارنة تتطلب الاتفاق على نفس التفسيرات الخاصة بالتقرير المالي للشركة سواء من جانب الشركة نفسها أو مستخدمى هذه التقارير بغض النظر عن البلد الأصلي للشركة، وأن مسألة وجود معايير محاسبية واحدة متوافق عليها تبدو مسألة مستحيلة في ظل وجود الاختلافات المؤسسية بين الدول. وأكدت دراسة (Carneiro, et al, 2017) على أن العوامل المؤسسية تمثل محور جوهرى للاستفادة من التوافق المحاسبي الدولي في ١٣ دولة في أمريكا اللاتينية (GLASS). وأنه من الصعب تحقيق هذا التوافق بين هذه الدول بسبب نقص المحاسبين المدربين، غياب الأنظمة المعتمدة والداعمة لذلك التوافق، والفروق المؤسسية الكبيرة بين الدول محل الدراسة في النظم الضريبية، والنظم المطبقة في البنوك وشركات التأمين. وحاولت دراسة (Tahat et al, 2018) تحديد العوامل المؤسسية المؤثرة على تطوير الممارسات المحاسبية في الأردن، وقد توصلت الدراسة

إلى أن الحكومة الأردنية (الأطر التنظيمية)، وضغوط الجهات المانحة الدولية والمنظمات الاقتصادية الكبرى (العوامل السياسية والاقتصادية)، والتعليم والتدريب / التنمية (المدخلات الثقافية)، والجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية والوصول إلى الصندوق الدولي والتجارة (الاقتصادية) من العوامل المؤثرة في تطوير الممارسات المحاسبية واعتماد معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية (IAS / IFRS) في الأردن.

وفي بيئة الأعمال المصرية حاولت دراسة (Mokhtar et al, 2018) الكشف عن العوامل الكامنة وراء عدم الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في مصر بإجراء دراسة ميدانية على الأكاديميين، مراجعي الحسابات، المديرين الماليين، والمسؤولين في الهيئة العامة للرقابة المالية، البورصة المصرية، والمعهد المصري للمديرين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم الالتزام الكامل من جانب الشركات المصرية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، وأن أكثر العوامل المؤثرة على ذلك تتمثل في التعليم السلبي الموجه نحو إجراءات المحاسبة، عدم كفاية دور المهنة في مراقبة الأداء المهني لمراجعي الحسابات، الافتقار إلى التعليم المستمر الكافي، وتركيز نظام المحاسبة الموحد على مسك الدفاتر مع القليل من الأهمية للإفصاح. كما توصلت الدراسة إلى أن الالتزام الكامل بـ IFRS يساعد في إدراك الشركات في الأسواق المالية الدولية، خفض تكلفة رأس المال، تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع قاعدة الملكية.

واتجهت بعض الدراسات نحو تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على توافق الممارسات المحاسبية عن طريق قياس درجة استخدام الشركات المختلفة من دول الاتحاد الأوروبي لنفس الأساليب عند الإفصاح عن أصولها غير الملموسة (Tuder & Dragu, 2010).

### الممارسات المحاسبية في بيئة المراجعة الخارجية

تُعتبر المراجعة الخارجية المدخل الثاني الذي يمكن من خلاله تقييم جودة الممارسات المحاسبية حيث توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن جودة المحاسبة (ومن ثم جودة الممارسات المحاسبية) تتأثر بمستوى جودة المراجعة الخارجية. فقد أكدت دراسة (Tagesson, 2007) على أن تحقيق التوافق المحاسبي في شركات قطاع المياه والصرف الصحي بدولة السويد. كان ضعيفاً بسبب انخفاض مستوى جودة المراجعة والمساءلة في هذه الشركات عن شركات القطاع الخاص. وأكدت دراسة (Daske et al, 2008) على أن مراجعة الشركات التي تتبنى IFRS عن طريق مكاتب المراجعة الأربعة الكبار يؤدي إلى تحسين جودة المحاسبة. كما توصلت دراسة (Liu et al,

(2011) إلى نفس النتيجة بالإضافة إلى تحسين ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية. وفي عام ٢٠١٢ حاولت دراسة (Isidro & Raonic, 2012) تحديد العوامل المؤثرة على جودة المحاسبة لشركات ٢٦ دولة مطالبة بالالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وذلك على مستوى هذه الدول وعلى مستوى الشركات داخل نفس الدولة. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية تزداد في وجود آليات رقابية قوية منها المراجعة الفعالة. وقامت دراسة (Ahmed, 2016) باختبار أثر جودة المراجعة (حجم مكتب المراجعة، فترة المراجعة) على التحفظ المحاسبى (أحد محددات الأرباح المحاسبية) بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٥ قبل تبني IFRS. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم مكتب المراجعة يرتبط إيجابياً بمستوى التحفظ المحاسبى، وأن فترة المراجعة لها تأثير ضعيف على التحفظ المحاسبى.

### الممارسات المحاسبية الدولية والأرباح المعلنة

تعتبر الأرباح المعلنة من المتغيرات التي نالت اهتمام كبير من جانب البورصة المصرية<sup>١</sup>، حيث تعلن البورصة المصرية (على فترات دورية سنوية، وربيع سنوية) عن كل من صافى الربح المحاسبى من واقع قائمة الدخل للشركات المقيمة فيها والأرباح المقابلة لها في الفترات السابقة ومقدار التغير بينهما. ونظراً لأهمية الأرباح المعلنة فقد اهتمت بعض الدراسات السابقة بهذه الأرباح في اتجاهين، ركز الأول منهما على تأثير الممارسات المحاسبية في ظل التوافق المحاسبى الدولى على فجوة الأرباح المحاسبية (الأرباح المعلنة) ودرجة ثباتها وملائمة قيمتها، وركز الاتجاه الثانى على تأثير الأرباح المعلنة (كمتغير مستقل) على قرارات المستثمرين ونشاط التداول على النحو التالي:

في عام ٢٠٠٥ قامت دراسة (Lin & Chen) باختبار أثر التحول من المعايير المحاسبية الصينية إلى المعايير المحاسبية الدولية IAS على القيمة المعلوماتية للأرقام المحاسبية (الأرباح، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الأرقام المحاسبية الناتجة من المعايير المحاسبية الصينية كانت أكثر ملائمة في مجال التنبؤ بأسعار الأسهم من منفعة الأرقام المحاسبية الناتجة من المعايير المحاسبية الدولية، ولكنها لم تكن ذات قيمة بالنسبة لعوائد الأسهم. أما دراسة (Chen & Cheng, 2007) فقد حاولت تقييم أثر التوافق المحاسبى في دولة الصين على الأرباح المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى أن التوافق المحاسبى بين مبادئ المحاسبة المقبولة

<sup>١</sup> تعلن البورصة المصرية عن أرباح الشركات على موقع مباشر

عموما في الصين وبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS قد ساهم بشكل كبير في تقليل الاختلافات بين الأرباح المستندة إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الصين وبين الأرباح المستندة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن إصدار الأدلة والقواعد التنظيمية بشأن المعايير المحاسبية الدولية يمثل عامل جوهري لتحسين البنية التحتية المالية.

وفي عام ٢٠٠٨ اختبرت دراسة (Peng et al) مدى نجاح الجهود الصينية في تحقيق تقارب معايير المحاسبة المحلية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف على تقييم تقارب الممارسات المحاسبية للشركات من خلال ثلاثة أساليب للتقييم هي (١) مستوى امتثال مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الصين للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (٢) درجة اتساق الخيارات المحاسبية بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الصين مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و (٣) فجوة الأرباح (Earnings Gap) أي الفروق الجوهرية في صافي الربح الناتج من تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الصين وذلك الناتج من تطبيق IFRS. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن التقارب المحاسبي في الشركات الصينية أدى إلى انخفاض ملحوظ في فجوة الأرباح حيث أدى إلى تقليل الاختلافات بين صافي الربح الناتج على أساس المعايير المحلية الصينية GAAP وبين صافي الربح على أساس المعايير الدولية IFRS. وفي عام ٢٠١٠ اختبرت دراسة (Chen & Zhang) تأثير بعض العوامل التنظيمية على تقارب الممارسات المحاسبية وفجوة الأرباح المحاسبية بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الصين وبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض فجوة الأرباح المحاسبية منذ عام ٢٠٠١ والتي تبنت فيها السلطات الصينية سياسة التقارب الممارسات المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة على تقارب الممارسات المحاسبية هي عدم الفهم الكافي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من قبل المحاسبين المحليين، السلوك الانتهازي الإداري أثناء تطبيق هذه معايير مختلفة، وحوكمة الشركات. وأنه لا توجد أدلة على أن مكاتب المراجعة الدولية تتفوق في أدائها على مكاتب المراجعة الصينية فيما يتعلق بالامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

وفي عام ٢٠١١ حاولت دراسة (Atwood et al) تقييم درجة ثبات الأرباح والعلاقة بين الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لـ IFRS و المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية US. GAAP والمعايير المحاسبية المحلية في عدد ٢٢ دولة) وبين التدفقات النقدية

المستقبلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأرباح المعدة وفقاً لـ IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً من الأرباح المعدة وفقاً لـ US. GAAP، ولكن الخسائر المعدة وفقاً لـ IFRS كانت أقل ثباتاً من الخسائر المعدة وفقاً لـ US. GAAP. وأن الأرباح المعدة وفقاً لـ US. GAAP كانت أكثر ارتباطاً بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعدة وفقاً لـ IFRS. وأن الأرباح المعدة وفقاً لـ IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست أكثر أو أقل ارتباطاً بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية. وقامت دراسة (Jermakowicz et al, 2014) باختبار تأثير الفروق الرئيسية بين IFRS و GAAP في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على أرصدة القوائم والنسب المالية وذلك بإجراء دراسة حالة على شركة ديميلر كريسلر DaimlerChrysler، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحول الشركة محل الدراسة إلى IFRS أثر بشكل كبير على أرصدة القوائم والنسب المالية.

وحاولت دراسة (Chebaane & Ben Othman, 2014) اختبار تأثير التبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على ملائمة القيمة للأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أن ملائمة القيمة للأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية زادت بشكل ملحوظ في فترة ما بعد تبني IFRS. وحاولت دراسة (KIM & Lin, 2019) تقييم أثر تبني IFRS على إدارة أرباح الاستحقاق ودقة تنبؤات المحللين في الشركات الألمانية وذلك خلال الفترة (٢٠٠٢ و ٢٠٠٨) أى قبل (٢٠٠٢-٢٠٠٤) وبعدها (٢٠٠٦-٢٠٠٨) تبني IFRS، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاض ملحوظ في تشتت الاستحقاقات المحاسبية، وتحسن ملحوظ في دقة تنبؤات المحللين بعد تبني الممارسات المحاسبية وفق IFRS. كما اختبرت دراسة (Mazzi et al, 2019) تأثير ممارسات IFRS عن الأصول غير الملموسة (البحوث والتطوير) على الأرباح المستقبلية في عينة من الشركات بالدول التي تبنت IFRS منذ ٢٠٠٥. وقد توصلت الدراسة إلى أن رسملة الأصول غير الملموسة لن يرتبط بها فوائد اقتصادية مستقبلية، وأن الاعتراف بالرسملة يعطى إشارات للسوق إيجابية ولكنها مشوهة عن الأرباح المستقبلية وتزيد من الأرباح المحسوبة في نفس العام، كما أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى فساد الدولة وبين تكاليف التطوير المرسملة، وأن هذه التكاليف المرسملة تتخضع قدرتها على تفسير الأرباح المستقبلية كلما ارتفع مستوى الفساد بالدولة.



أما من حيث منفعة الأرباح المعلنة (كمتغير مستقل) وتوقيت الإعلان عنها فقد اختبرت دراسة (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2015) تأثير توقيت الإعلان عن الأرباح (ربع السنوية) على العلاقة بين جودة المحاسبة (كمؤشر للحكم على درجة مخاطر المعلومات) وبين سلوك التقلبات الضمنية في حقوق الملكية. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات بالولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠١٠. وتوصلت إلى أن جودة المحاسبة ترتبط عكسياً بشكل كبير بمستوى التقلبات الضمنية في حقوق الملكية قبل وبعد الإعلان عن الأرباح، وأن المستوى المتدنى لجودة المحاسبة ترتبط بزيادة ملحوظة في التقلبات الضمنية للملكية قبل الإعلانات، وتزداد درجة الارتباط بعد الإعلان عن الأرباح. وتوصلت دراسة (Goh & Jeon, 2017) إلى أن المستثمرين في بيئة الأعمال الكورية يتأثرون بالإعلان عن الأرباح استناداً إلى قرب سعر السهم من أعلى مستوى له خلال ٥٢ أسبوعاً، وأنهم لا يتأثرون بالإعلان عن الأرباح الإيجابية إذا كان سعر السهم بالقرب من ذروته، ولذا يتزايد شراء المستثمرين الأفراد لهذه الأسهم في هذا التوقيت. أما دراسة (Contreras, 2019) فقد توصلت إلى أن المستثمرين الداخليين من Insiders من المرجح أن يبيعوا (يشترى) الأسهم بعد فترات وجيزة (أول ٥ أيام من الإعلان) من الارتفاع (الانخفاض) الكبير في الأسعار، استجابةً لرد فعل السوق لإعلان الأرباح بغض النظر عما إذا كانت الأخبار إيجابية أم سلبية. وأن العوائد المستقبلية قصيرة الأجل تكون أعلى (أقل) عندما يشتري هؤلاء المستثمرين (البيع) بشكل مكثف.

ومن حيث تأثير الأرباح المعلنة على نشاط التداول فق توصلت دراسة (Frino et al, 2017) إلى أن استخدام البرامج الحسابية في عمليات التداول تتفاعل بشكل أسرع وأكثر صحة مع إعلانات الأرباح أثناء الارتفاع الأولي في نشاط التداول بعد الإعلان عن الأرباح مباشرة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الاسترالية في الفترة من ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٩. كما أن المتداول الذي يستخدم هذه البرامج الحسابية يحقق أرباحاً من عمليات التداول بالمقارنة مع غيره خلال نفس فترة التداول لأنه يمتلك قدرة أفضل على توقيت السوق، كما أن التداول عن طريق هذه البرامج الحسابية يؤدي إلى تحسين كفاءة السوق. أما دراسة (Chen et al, 2019) فقد توصلت إلى أن التداول مع المؤسسات من ذوي العلاقات (العملاء) يساعد في تخفيف حالة عدم اليقين المصاحبة لصدمات الأرباح المؤقتة للعملاء، وبالتالي تقليل الاضطرابات في أسواق رأس المال. وقد توصلت دراسة (Mudalige et al, 2020) إلى أن تداول الفرد أو

المؤسسة في الشركات المنافسة (الأسبوعية) يكون قبل إعلانات الأرباح إذا كان التداول بناءً على معلومات متاحة لديهم. وأن المستثمرين من المؤسسات يفضلون الاعتماد على معلومات خاصة للتداول في الشركات المنافسة. وأن المستثمر الفرد يهتم بمعلومات الأسهم للمنافسين إذا كانت شركات صغيرة، بينما المستثمر من المؤسسات يهتم بالحصول على المعلومات قبل التداول بصرف النظر عن حجم الشركة، كما توصلت الدراسة إلى أن تداول المؤسسات في الشركات المنافسة يساهم في التأثير على أسعار الأسهم قبل إعلانات الأرباح.

ومن حيث تأثير الأرباح المعلنة على العوائد المستقبلية حاولت دراسة (Baker et al, 2019) اختبار العلاقة بين الأخبار عن أرباح المنافسين على مستوى الصناعة وبين عوائد الشركة المعلنة في نفس تاريخ إعلانات أرباح الشركات النظرية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الواردة بقواعد بيانات أسعار الأسهم اليومية CRSP، وتقارير المحللين ربع السنوية خلال الفترة 1996-2015. وقد توصلت الدراسة إلى أن إعلانات أرباح الشركات المنافسة في الصناعة تؤثر على توقعات المحللين لعوائد الشركة المعلنة لأرباحها في نفس توقيت إعلانات المنافسين، كما أن الظروف الاقتصادية والحجم النسبي للشركات المنافسة يمكن أن تؤثر على طبيعة وحجم العلاقة بين عوائد الشركة المعلنة في تاريخ إعلانات هذه الشركات المنافسة، كما أن التغيير في توقيت وترتيب إعلانات الأرباح في الصناعة تؤثر على العلاقة بين أسعار الشركة المعلنة وبين الإعلان عن أرباح الشركات المنافسة. وفي استراليا حاولت دراسة (Le et al, 2019) تحليل العلاقة بين إعلانات الأرباح والاستثمار في صناديق الإيداع التقاعدى المحلية Domestic Superannuation Funds (DSFs) في السوق الأسترالية خلال الفترة 1997 إلى 2014. وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة واحدة فقط من ست مجموعات من المستثمرين الذين تداولوا في هذه الصناديق قبل الإعلان تأثروا إيجابياً بالعوائد المعلنة، وأن هذه العلاقة التنبؤية تكون أكثر وضوحاً في الشركات التي تقتصر إلى بيئة معلوماتية، وكلما كانت الأخبار المعلنة إيجابية فإن هذه الفئة من المستثمرين ينفذون عملياتهم في وقت مبكر. كما حاولت دراسة (Nguyen & Truong, 2019) اختبار العلاقة بين إعلانات الأرباح والعوائد المستقبلية اليومية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة 1973-2015. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأرباح المعلنة ربع السنوية تمثل 18% من إجمالي العوائد اليومية القصوى بمحفظة الاستثمار ذو العوائد اليومية القصوى

MAX، وأن هذه الأرباح المعلنة لا تمثل دليلاً على وجود عوائد مستقبلية متصاعدة على المدى القصير بهذه المحفظة.

#### التعليق على الدراسات السابقة وصياغة الفروض:

- ما زال هناك جدل واسع بين المؤيدين والمعارضين حول جدوى ومنفعة الممارسات المحاسبية بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خصوصاً في الاقتصاديات النامية لغياب أو قصور المتطلبات التنظيمية، المؤسسية، المهنية اللازمة للتطبيق السليم لهذه الممارسات، الأمر الذي فتح المجال للباحث لدراسة وتقييم مدى جودة الممارسات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية خصوصاً بعد التبنى الإلزامي لل IFRS بدايةً من يناير ٢٠١٦، فضلاً عن عدم اهتمام الدراسات السابقة بتأثير نوع القطاع على العلاقة بين جودة الممارسات المحاسبية والأرباح المعلنة.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن جودة المراجعة الخارجية تعكس جودة المحاسبة سواء ما يتعلق منها بالتقارير المالية أو الممارسات المحاسبية ولكن الخلاف اقتصر على المقياس المستخدم لجودة المراجعة فأغلب الدراسات أكدت أن المراجعة عن طريق مكاتب المراجعة الكبار يؤدي إلى تحسين جودة المحاسبة والتقارير المالية والممارسات المحاسبية، ولكن دراسة وحيدة فقط (Chen & Zhang, 2010) أكدت عدم وجود فروق جوهرية بين أداء مكاتب المراجعة الدولية وغيرها من المكاتب الوطنية.
- الاهتمام بالأرباح المعلنة كان في اتجاهين: ركز الاتجاه الأول على تأثير الممارسات المحاسبية في الدول التي تتبنى والدول التي لا تتبنى IFRS على الأرباح المعلنة (من خلال تقييم درجة ثبات الأرباح المحاسبية وملائمة قيمتها)، بينما ركز الاتجاه الثاني على منفعة الأرباح المعلنة وتوقيت الإعلان عنها (قبل وبعد الإعلان) على كل من قرارات المستثمرين، نشاط التداول، وسلوك أسعار الأسهم. وبذلك لم تحاول الدراسات السابقة (في بيئة الأعمال الأجنبية والمحلية) اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة بشكل مباشر ولكل قطاع على حده وهذا ما تحاول الدراسة الحالية تحقيقه من خلال اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في الشركات محل الدراسة"

**الفرض الثانى:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع التشييد والبناء"

**الفرض الثالث:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع العقارات"

**الفرض الرابع:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات"

**الفرض الخامس:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الرعاية الصحية"

**الفرض السادس:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الموارد الأساسية"

### ٣- الدراسة التطبيقية

#### ٣-١ نماذج الدراسة التطبيقية

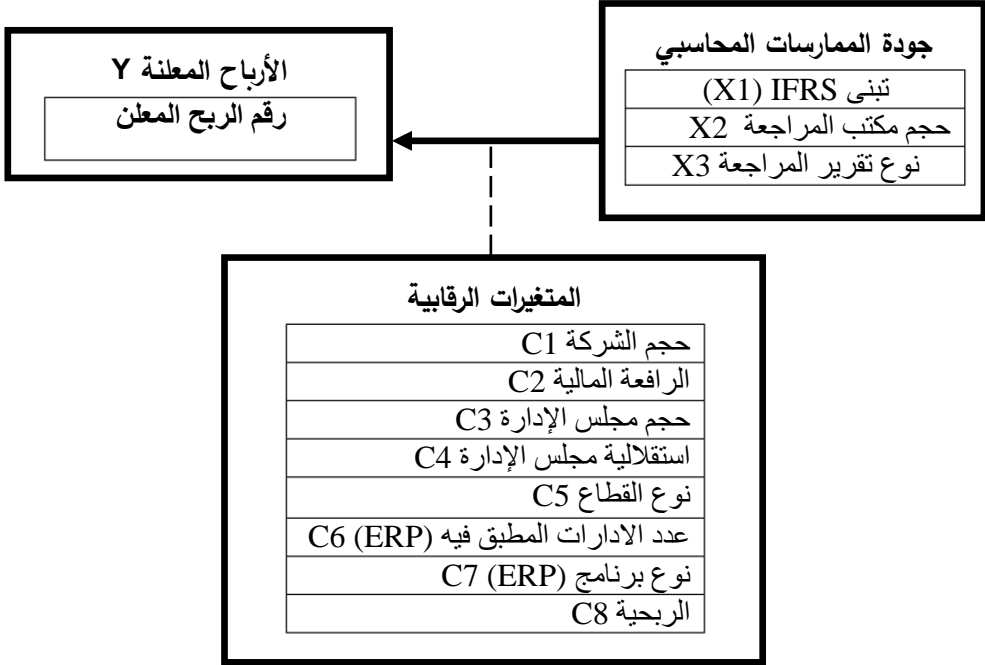
اعتمدت الدراسة على ستة نماذج للدراسة التطبيقية لاختبار أثر جودة الممارسات على الأرباح المعلنة يطبق النموذج الأول منها بدون تمييز بين القطاعات محل الدراسة، بالإضافة إلى خمسة نماذج يطبق كل منها على أحد القطاعات محل الدراسة. يمكن تلخيصها فى الجدول رقم (١)

#### جدول رقم (١)

#### نماذج الدراسة التطبيقية

النموذج	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	القطاع
الأول	جودة الممارسات المحاسبية	الأرباح المعلنة	جميع القطاعات محل الدراسة
الثانى	جودة الممارسات المحاسبية	الأرباح المعلنة	التشييد والبناء
الثالث	جودة الممارسات المحاسبية	الأرباح المعلنة	العقارات
الرابع	جودة الممارسات المحاسبية	الأرباح المعلنة	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
الخامس	جودة الممارسات المحاسبية	الأرباح المعلنة	الرعاية الصحية
السادس	جودة الممارسات المحاسبية	الأرباح المعلنة	الموارد الأساسية

ويوضح الشكل رقم (١) الهيكل التوصيفي للعلاقات بين متغيرات الدراسة في ضوء التماذج السابقة:



شكل رقم (١)

تصور هيكل للعلاقة بين متغيرات الدراسة

### ٢-٣ تصميم الدراسة التطبيقية

#### مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨. وقد تم اختيار عينة الدراسة من جملة هذه الشركات وفق الشروط التالية:

- تنتمي الشركة إلى القطاعات غير المالية فقط نظراً للطبيعة الفنية والمحاسبية الخاصة بالقطاعات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك).
- استمرارية قيد الشركة في البورصة المصرية بدون شطب أو إيقاف خلال فترة الدراسة (٢٠١٤-٢٠١٨).

- توافر التقارير المالية السنوية والإحصاءات السنوية للأرباح المعلنة بانتظام خلال فترة الدراسة (٢٠١٤ - ٢٠١٨).
  - أن تكون عملة التقرير للشركة (عملة عرض التقارير المالية) بالجنه المصرى.
  - أن تتبنى الشركة أحد برامج نظم تخطيط موارد المنشأة ERP على اعتبار أن نظم تكنولوجيا المعلومات تؤثر على جودة الممارسات المحاسبية (Nwanyanwu, 2016).
  - تنطبق الشروط السابقة على أكثر من شركة فى القطاع الواحد.
- ويتطبيق الشروط السابقة تصبح عينة الدراسة ممثلة فى ٢٧ شركة تنتمى إلى خمسة قطاعات يوضحها الجدول رقم (٢).

### جدول رقم (٢)

#### عينة الدراسة

م	القطاعات (٢٠١٤-٢٠١٨)	شركات العينة	%
١	التشييد ومواد البناء	٩	٣٣%
٢	العقارات	٤	١٥%
٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٦	٢٢%
٤	الرعاية الصحية والأدوية	٥	١٩%
٥	الموارد الأساسية	٣	١١%
	مجموع	٢٧	١٠٠%

### متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات تم تحديدها وتوصيفها في ضوء الدراسات السابقة. ويمكن توضيح تلك المتغيرات وطريقة قياسها كما في الجدول رقم (٣):

## جدول (٣)

## متغيرات الدراسة وطرق قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس
X1	تبنى IFRS	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ للسنوات من ٢٠١٦، والقيمة صفر للسنوات قبل ٢٠١٦. يتوقع الباحث أن التحول إلى IFRS يحسن من جودة الممارسات المحاسبية ويخفض تشتت الاستحقاقات وبالتالي يؤثر إيجابياً على الأرباح المعلنة Isidro & Raonic, 2012; KIM & Lin, 2019
X2	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ للمكاتب الأربعة الكبار والجهاز المركزي للمحاسبات، والقيمة صفر لخالق ذلك. يتوقع الباحث أن هذا المتغير يؤثر بشكل عكسي على الأرباح المعلنة لأنه يرتبط عكسياً بمستوى التحفظ المحاسبي لعناصر الدخل (Ahmed, 2016)
X3	نوع تقرير المراجعة (الاعتمادية)	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ للتقرير النظيف، والقيمة صفر لخالق ذلك. يتوقع الباحث أن نوع تقرير المراجعة سوف يؤثر إيجابياً على الأرباح المعلنة لأنه يعكس مستوى جودة الممارسات المحاسبية
Y	الأرباح المعلنة	رقم الربح المعلن (من موقع مباشر التابع للبورصة المصرية)
C1	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
C2	الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول
C3	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة
C4	استقلالية مجلس الإدارة	نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو المنتخبين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس)
C5	نوع القطاع	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ لقطاع التشييد، ٢ لقطاع العقارات، ٣ لقطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، ٤ لقطاع الرعاية الصحية، و ٥ لقطاع الموارد الأساسية
C6	عدد الإدارات المطبقة فيها ERP	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ للتطبيق في إدارة واحدة، ٢ للتطبيق في أكثر من إدارة واحدة، ٣ للتطبيق في جميع الإدارات
C7	نوع برنامج ERP	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ لبرنامج SAP، ٢ لبرنامج ORACLE، ٣ لبرنامج Alpha dynamics، ٤ لبرنامج Quick books، ٥ لبرنامج Alpha erp، والقيمة ٦ لأكثر من برنامج.
C8	الربحية	العائد على الأصول (صافي الربح قبل الفوائد ÷ متوسط الأصول)

## مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت الدراسة فى جمع البيانات على كل من التقارير المالية المنشورة للشركات الممثلة لعينة الدراسة، تقارير مجلس الإدارة، والإحصاءات السنوية للأرباح المعلنة خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٨، والمتاحة على موقع معلومات مباشر ([WWW.MUBASHER.INFO](http://WWW.MUBASHER.INFO)).

## الأساليب الإحصائية

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية من خلال البرنامج الإحصائى (SPSS(Social Science Statistics Package) :

- التحليل الوصفى للبيانات: (الوسط الحسابى - الانحراف المعيارى) وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.

- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression : تم استخدام طريقة Backward حيث تعتمد على استبعاد المتغيرات المستقلة غير المؤثرة واحداً تلو الآخر وفق خطوات متسلسلة (بشير، ٢٠٠٣). ويساعد تحليل الانحدار المتعدد عموماً فى التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع، وتقدير نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة. كما يستخدم مع هذا الأسلوب فى التحليل أسلوب تحليل الارتباط المتعدد وذلك لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين هذين النوعين من المتغيرات.

- الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة: واشتملت على اختبار F- test لاختبار معنوية النموذج ككل، واختبار T-test لاختبار معنوية كل متغير على حدة، وتعتبر هذه الاختبارات مصاحبة لأساليب التحليل التى تقرر استخدامها والمتوافرة فى حزمة الأساليب الإحصائية SPSS.

## ٣-٣ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

تم توظيف البيانات التى تم الحصول عليها بعد التحقق من صلاحيتها للتحليل بهدف تحديد أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة بالشركات محل الدراسة. ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

## ٣-٣-١ التحليل الوصفى للمتغيرات

اعتمدت الدراسة فى التحليل الوصفى على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات متقطعة كما يلى:



## التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة في كل من (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، الربحية). ويمكن توضيح التحليل الوصفي لهذه المتغيرات في الشركات محل الدراسة من خلال الجدول رقم (٤).

## جدول رقم (٤)

## التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة بالشركات محل الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير	الرمز
805476.513	255553.79	الأرباح المعلنة	Y
.76725	8.9846	حجم الشركة	C1
.43859	.4795	الرافعة المالية	C2
2.65347	8.6296	حجم مجلس الإدارة	C3
.168	.13	استقلالية مجلس الإدارة	C4
0.063	.08	الربحية	C5

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص الجدول رقم (٤) يلاحظ الآتي:

- الارتفاع الملحوظ في قيمة الانحراف المعياري (٨٠٥٤٧٦.٥) للمتغير البحثي (الأرباح المعلنة) عن قيمة المتوسط (٢٥٥٥٥٣.١) لنفس المتغير حيث يبلغ الانحراف المعياري أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة المتوسط مما يدل على أن هناك تباين كبير في الأرباح المعلنة للشركات محل الدراسة قد يكون سببه تباين القطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات أو عوامل أخرى.
- الانخفاض الملحوظ في متوسط حجم الشركة (٨.٩٨٤٦) بمقارنته بمثيله في بعض الدراسات مثل دراسة (Nadarajah et al, 2018 ; ji et al, 2017; وهدان، ٢٠١٨) حيث تراوح هذا المتوسط بين (٩.٢٦، ٢٢.٥) بينما يزيد هذا المتوسط زيادة طفيفة عن مثيله في بعض الدراسات مثل دراسة (Ittonen, 2010) حيث بلغ المتوسط (٦.٨٦)، مما يدل على الطبيعة الخاصة لشركات كل قطاع من القطاعات والتفاوت الملحوظ في حجم استثماراتها في أصولها.

- بلغ متوسط درجة الرافعة المالية (٠.٤٧٩٥) أى أن الشركات محل الدراسة تعتمد على الديون الخارجية فى تمويل أنشطتها المختلفة بنسبة ٤٧.٩٥% فى المتوسط. ويلاحظ ارتفاع هذا المتوسط بمقارنته ببعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Nadarajah et al, 2018؛ وهدان، ٢٠١٨) حيث تراوح هذا المتوسط بين (٠.٣٦ - ٠.٤٦١٥)، كما يلاحظ انخفاض ذلك المتوسط بمقارنته ببعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Sun, 2016؛ وهدان، ٢٠١٨؛ Feng, et al., 2009) حيث تراوح المتوسط بين (٠.٦٢ - ٠.٨٩).
- التقارب النسبى لمتوسط حجم مجلس الإدارة (٨.٦٢٩٦) مقارنة ببعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Chen & Al-Najar, 2012) حيث تراوح هذا المتوسط بين (٨.٣٨٣٣ - ٩.٩١).
- انخفاض نسبى فى متوسط استقلالية مجلس الإدارة (٠.١٣) أى أن نسبة ١٣% فقط من عدد أعضاء المجلس مستقلين أو منتخبين.
- انخفاض متوسط ربحية الشركات محل الدراسة حيث بلغ هذا المتوسط (٠.٨) أى ٨% فقط بالمقارنة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (إبراهيم و زهر، ٢٠١٧) حيث تراوح هذا المتوسط بين (١٥.٩٧% - ٢٠.٤%).

#### التوزيعات التكرارية للمتغيرات المتقطعة (المنفصلة)

تتمثل متغيرات الدراسة المتقطعة فى المتغيرات الوهمية التى يتم التعبير عنها بقيم افتراضية، وتتمثل هذه المتغيرات فى (نوع الملكية، حجم مكتب المراجعة، تطبيق المعايير المحاسبية). ويوضح الجدول رقم (٥) التوزيع التكرارى لهذه المتغيرات فى الشركات محل الدراسة.

#### جدول رقم (٥)

#### التوزيع التكرارى للمتغيرات المتقطعة بالشركات محل الدراسة

الرمز	المتغير	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
X1	تبنى IFRS	54	40 %	40 %
	- قبل التطبيق (٠)	81	60 %	100 %
X2	حجم مكتب المراجعة	76	56.3%	56.3 %
	- المكاتب الأربعة (١)	59	43.7 %	100 %
X3	نوع تقرير المراجع	117	86.7 %	86.7 %
	- تقرير نظيف (١)	18	13.3 %	100 %
	- بخلاف ذلك (٠)			

تابع جدول رقم (٥)

الرمز	المتغير	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
C5	نوع القطاع	45	33.3%	33.3%
		20	14.8%	48.1%
		30	22.2%	70.4%
		25	18.5%	88.9%
		15	11.1%	100%
C6	الادارات المطبق فيها برنامج ERP	15	11.1%	11.1%
		25	18.5%	29.6%
		95	70.4%	100%
C7	نوع برنامج ERP	60	44.4%	44.4%
		30	22.2%	66.7%
		10	7.4%	74.1%
		15	11.1%	85.2%
		15	11.1%	96.3%
		5	3.7%	100 %

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) يتضح أن سلوك معظم متغيرات الدراسة (التوزيعات التكرارية) تشير إلى توقع ارتفاع جودة الممارسات المحاسبية بالشركات محل الدراسة ومن ثم توقع ارتفاع قيمتها الإعلامية (تأثيرها على المتغير البحثي ممثلاً في الأرباح المعلنة) . حيث يوجد ٦٠% من البيانات المستخدمة في البحث محسوبة بعد تبني المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) (بداية من عام ٢٠١٦) وبالتالي تطبيق ممارسات محاسبية أكثر ملائمة لخصائص بيئة الأعمال المعاصرة. كما أن أكثر من ٥٠% من شركات العينة تتعاقد مع أحد المكاتب الأربعة الكبار، حيث بلغت نسبتها ٥٦.٣%، بينما باقى الشركات الممثلة لعينة الدراسة يراجعها مكاتب أخرى بخلاف المكاتب الكبار ونسبتها ٤٣.٧%. كما يلاحظ ارتفاع نسبة تقارير المراجع النظيفة حيث بلغت هذه النسبة (٨٦.٧%) مقارنة بنسبة (١٣.٣%) فقط تقارير غير نظيفة، ويدل ذلك ضمناً على ارتفاع جودة الممارسات المحاسبية فى معظم الشركات محل الدراسة. وبالإضافة إلى أن (٧٠.٤%) من الشركات محل الدراسة تطبق برامج ERP فى جميع إداراتها مما يدل على ارتفاع

مستوى تقدمها تكنولوجياً واعتمادها على عناصر بشرية متميزة لضمان جودة الممارسات المستخدمة في هذه الإدارات ومن بينها الإدارة المالية.

### ٣-٣-٢ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض

الفرض الأول: اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة (على مستوى القطاعات ككل)

لاختبار مدى صحة الفرض الأول للدراسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في الشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية في الشركات محل الدراسة وأهم العوامل الحاكمة على الأرباح المعلنة بالشركات المنتمية لكافة القطاعات محل الدراسة.

#### جدول (٦)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية والعوامل الأخرى على الأرباح المعلنة بالشركات محل الدراسة

P-value	T	Beta	المعاملات غير المعيارية		المتغير	الرمز
			B	الخطأ القياسي		
<u>.089*</u>	-1.714-	-.130-	122844.787	-210611.244-	حجم مكتب المراجعة	X2
<u>.029**</u>	2.204	.168	180401.158	397563.131	نوع تقرير المراجع	X3
<u>.000***</u>	8.173	.711	91274.411	746002.000	حجم الشركة	C1
.182	1.343	.106	145402.426	195302.672	الرافعة المالية	C2
<u>.000***</u>	-4.485-	-.415-	28070.495	-125883.046-	حجم مجلس الإدارة	C3
<u>.001***</u>	3.411	.238	335146.759	1143196.354	استقلالية مجلس الإدارة	C4
.438	.777	.056	41190.582	32024.224	نوع القطاع	C5
<u>.006***</u>	2.795	.205	86604.374	242059.332	الادارات المطبق فيها ERP	C6
<u>.000***</u>	4.579	.400	44839.586	205299.723	نوع برنامج ERP	C7
<u>.001***</u>	3.305	.239	930390.482	3075092.536	الربحية	C8
-7260998.248-			Constant			
		0.703	معامل الارتباط المتعدد		R	
		0.494	معامل التحديد		R2	
		0.453	معامل التحديد المعدل		Adj. R2	
		12.085	قيمة F			
		0.00	P-value			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (\*\*\*) معنوية عند مستوى ١%؛ \*\* معنوية عند مستوى ٥%؛ \* معنوية عند مستوى ١٠%)

ويتضح من الجدول رقم (٦) معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العوامل التفسيرية للأرباح المعلنة (Y). حيث بلغت قيمة F (12.085) وبلغت قيمة P-value (0.000). وهي أقل من مستوى معنوية (0.01) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (الأرباح المعلنة) فيلاحظ من الجدول رقم (٦) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغ (0.703) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.494) وهذا يعنى أن مؤشرات جودة الممارسات المحاسبية (X) والمتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 49.4 % من التغير في المتغير التابع (الأرباح المعلنة).

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن جميع المتغيرات التي أبقى عليها النموذج لها تأثير معنوى على المتغير التابع (الأرباح المعلنة)، وأن كل من متغير حجم مكتب المراجعة X1، وحجم مجلس الإدارة C3 لها تأثير سلبى على الأرباح المعلنة Y وذلك عند مستوى معنوية (0.10)، (0.01) على التوالي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmed, 2016) والتي توصلت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى (لعناصرالدخل والمركز المالى) يزيد في الشركات التي تراجعها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وتتفق أيضاً مع دراسة (Isidro & Raonic, 2012) حيث توصلت إلى أن المراجعة الفعالة تعتبر من العوامل المؤثرة على جودة المحاسبة (جودة التقارير والممارسات المحاسبية) في الشركات التي تتبنى IFRS. بينما تختلف هذه النتيجة عن دراسة (Daske et al, 2011; Liu et al, 2008) والتي أشارت إلى أن الشركات التي تتبنى IFRS من المتوقع أن تتحسن فيها جودة المحاسبة (وبالتالى جودة الممارسات المحاسبية) وملاتمة القيمة للأرباح المحاسبية إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار. أما المتغيرات (نوع تقرير المراجعة X3، حجم الشركة C1، استقلالية مجلس الإدارة C4، الإدارات المطبق فيها نظم (ERP) C6، نوع برنامج (ERP) C7، الربحية C6) فجميعها لها تأثير طردى على الأرباح المعلنة وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، (0.01)، (0.01)، (0.01)، (0.01)، (0.01)، (0.01)، (0.01)، على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Atwood et al, 2011) والتي توصلت إلى أن الأرباح المعلن عنها وفقاً لـ IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست مرتبطة أكثر أو أقل بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب المعايير المحاسبية المحلية للدول غير التابعة للولايات المتحدة محاسبياً. ولكن تختلف هذه النتيجة مع دراسة (عبدالسيد،

٢٠١٧) حيث توصلت إلى عدم وجود تأثير لنظم (ERP) على استمرارية الأرباح (وبالتالى الأرباح المعلنة). ويتضح أيضاً من خلال الجدول رقم (٦) أن نموذج الانحدار استبعد متغير تبني IFRS أى أن هذا المتغير كمقياس لجودة الممارسات المحاسبية لا يفسر الأرباح المعلنة. وأن كل من متغير الرافعة المالية (C2) ومتغير نوع القطاع (C5) ليس لها تأثير على الأرباح المعلنة وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً بخط **Bold**):

$$Y = -7260998.248 - 210611.244 X_2 + 397563.131 X_3 + 746002 C_1 + 195302.672 C_2 - 125883.046 C_3 + 1143196.354 C_4 + 32024.224 C_5 + 242059.332 C_6 + 205299.723 C_7 + 3075092.536 C_8$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة بالشركات محل الدراسة"، أى أن هناك تأثير لجودة الممارسات المحاسبية (مقاسة بكل من حجم مكتب المراجعة ونوع تقرير المراجعة) على الأرباح المعلنة بالشركات محل الدراسة دون تمييز بين القطاعات بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) ولكن حجم مكتب المراجعة له تأثير عكسى، ونوع تقرير المراجعة (الإعتمادية) كان له تأثير طردى على الأرباح المعلنة.

**الفرض الثانى: اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى**

### **قطاع التشييد والبناء**

لاختبار مدى صحة الفرض الثانى للدراسة وهو " وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع التشييد" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية فى الشركات محل الدراسة وأهم العوامل الحاكمة على الأرباح المعلنة بالشركات المنتمية لكافة القطاعات محل الدراسة.

## جدول (٧)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية والعوامل الأخرى على الأرباح  
المعلنة في شركات قطاع التشييد

P-value	T	Beta	المعاملات غير المعيارية		المتغير	الرمز
			الخاطئ القياسي	B		
.117	-1.605-	-.189-	25654.404	-41163.704-	حجم مكتب المراجعة	X2
<b>.002***</b>	3.252	.430	29796.341	96895.036	حجم الشركة	C1
<b>.078*</b>	-1.808-	-.216-	114968.835	-207820.494-	استقلالية الإدارة مجلس	C4
<b>.010***</b>	2.691	.312	22262.861	59905.975	الإدارات المطبق فيها ERP	C6
<b>.000***</b>	5.399	.716	201064.457	1085530.103	الربحية	C8
-1003669.549-			Constant			
		0.716	معامل الارتباط المتعدد		R	
		0.518	معامل التحديد		R2	
		0.450	معامل التحديد المعدل		Adj. R2	
		8.198	قيمة F			
		0.00	P-value			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي (\*\* معنوية عند مستوى ١%؛ \* معنوية عند مستوى ٥%؛ \* معنوية عند مستوى ١٠%)  
ويتضح من الجدول رقم (٧) معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العوامل التفسيرية للأرباح  
المعلنة (٧) . حيث بلغت قيمة ف (8.198) وبلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من  
مستوى معنوية (0.01) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. وفيما يتعلق  
بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (الأرباح  
المعلنة) فيلاحظ من الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة  
والمتغير التابع بلغ (0.716) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.518) وهذا يعنى  
أن المتغيرات التي لم يستبدها النموذج يفسرون ما مقداره 51.8% من التغير في المتغير التابع  
(الأرباح المعلنة).

كما يتضح من الجدول رقم (٧) أن النموذج استبعد كل من متغير تبني (IFRS) X1،  
ومتغير نوع تقرير المراجعة X2 كمتغيرات مستقلة وأبقى على متغير حجم مكتب المراجعة X3  
ولكنه لا يؤثر معنوياً على المتغير التابع (الأرباح المعلنة) حيث بلغ مستوى معنويته (0.117) أى  
أكبر من مستوى معنوية (0.10). *وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmed, 2016) والتي*

توصلت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى (لعناصرالدخل) يزيد في الشركات التي تراجعها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وتتفق أيضاً مع دراسة (Atwood et al, 2011) والتي توصلت إلى أن الأرباح المعلن عنها وفقاً لـ IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست مرتبطة أكثر أو أقل بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب المعايير المحاسبية المحلية للدول غير التابعة للولايات المتحدة محاسبياً. وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (Daske et al, 2008; Liu et al, 2011) والتي أشارت إلى أن الشركات التي تتبنى IFRS من المتوقع أن تتحسن فيها جودة المحاسبة (وبالتالى جودة الممارسات المحاسبية) وملائمة القيمة للأرباح المحاسبية إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار. ودراسة أما باقى المتغيرات التي دخلت فى النموذج (حجم الشركة C1 ، استقلالية مجلس الإدارة C4، الإدارات المطبق فيها نظم (ERP) C6، الربحية C6) فجميعها لها تأثير معنوى طردى على الأرباح المعلنه وذلك عند مستوى معنوية (0.01)، (0.10)، (0.01)، (0.01) على التوالي، باستثناء متغير استقلالية مجلس الإدارة C4 حيث اتضح أن له تأثير معنوى عكسى على الأرباح المعلنه.

وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (تظهر المتغيرات المؤثرة معنويًا بخط **Bold**):

$$Y = -1003669.549 - 41163.704 X2 + 96895.036 C1 - 207820.494 C4 + 59905.975 C6 + 1085530.103 C8$$

وبالتالى يتم قبول الفرض الثانى وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنه فى شركات قطاع التشييد"، أى أن جودة الممارسات المحاسبية (مقاسة بكل من تبنى IFRS، حجم مكتب المراجعة ونوع تقرير المراجعة) على الأرباح المعلنه فى شركات قطاع التشييد، وأن التنبؤ بالأرباح المعلنه فى هذه الشركات يتطلب تحليل متغيرات أخرى منها (حجم الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، عدد الإدارات التي يطبق فيها برامج ERP، والربحية (العائد على الأصول)).

**الفرض الثالث: اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنه فى قطاع العقارات**

لاختبار مدى صحة الفرض الثالث للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنه فى شركات قطاع العقارات" تم استخدام أسلوب الانحدار



المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية في شركات قطاع العقارات وأهم العوامل الحاكمة على الأرباح المعلنة في هذه الشركات.

### جدول (٨)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية والعوامل الأخرى على الأرباح المعلنة في شركات قطاع العقارات

P-value	T	Beta	المعاملات غير المعيارية		المتغير	الرمز
			الخاطئ القياسي	B		
.000***	-6.880-	-2.069-	284631.018	-1958395.665-	حجم مكتب المراجعة	X2
.000***	9.336	3.850	170886.085	1595328.638	حجم الشركة	C1
.000***	-6.409-	-1.721-	394380.991	-2527692.297-	الرافعة المالية	C2
.381	.909	.182	32085.642	29169.912	حجم مجلس الإدارة	C3
.592	-550-	-035-	264016.767	-145193.430-	استقلالية مجلس الإدارة	C4
.000***	6.096	1.383	92981.556	566817.656	الادارات المطبق فيها ERP	C6
.383	.906	.068	801544.042	726424.121	الربحية	C8
-14004555.448-			Constant			
		0.985	معامل الارتباط المتعدد		R	
		0.969	معامل التحديد		R2	
		0.952	معامل التحديد المعدل		Adj. R2	
		54.471	قيمة F			
		0.00	P-value			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي (\*\* معنوية عند مستوى ١%؛ \* معنوية عند مستوى ٥%؛ \* معنوية عند مستوى ١٠%) ويتضح من الجدول رقم (٨) ارتفاع معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العوامل التفسيرية للأرباح المعلنة (Y). حيث بلغت قيمة F (54.471) وبلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.01) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (الأرباح المعلنة) فيلاحظ من الجدول رقم (٨) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرتفع جداً حيث بلغ (0.985) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.969) وهذا يعنى أن جودة الممارسات المحاسبية مقاسة بحجم مكتب المراجعة (X2)

والمتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 96.9 % من التغير في المتغير التابع (الأرباح المعلنة).

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أن كل من متغير حجم مكتب المراجعة X1، ومتغير الرافعة المالية C2 لهما تأثير معنوي عكسي على الأرباح المعلنة Y ، وذلك عند مستوى معنوية (0.00)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmed, 2016) والتي توصلت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى (لعناصرالدخل والمركز المالى) يزيد فى الشركات التى تراجعها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (Daske et al, 2008; Liu et al, 2011) والتي أشارت إلى أن الشركات التى تتبنى IFRS من المتوقع أن تتحسن فيها جودة المحاسبة (وبالتالى جودة الممارسات المحاسبية) وملائمة القيمة للأرباح المحاسبية إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار. وفى المقابل فإن كل من حجم الشركة C1، الإدارات المطبق فيها نظم (ERP) C6 لهم تأثير طردى على الأرباح المعلنة، وذلك عند مستوى معنوية (0.00). أما كل من حجم مجلس الإدارة C3، استقلالية مجلس الإدارة C4، والربحية C8 لا يوجد لهم تأثير معنوي على الأرباح المعلنة. وتم استبعاد كل من تبني IFRS ، ونوع تقرير المراجعة من النموذج. وهذه النتيجة تختلف عن دراسة (Isidro & Raonic, 2012) حيث توصلت إلى أن المراجعة الفعالة تعتبر من العوامل المؤثرة على جودة المحاسبة (جودة التقارير والممارسات المحاسبية) فى الشركات التى تتبنى IFRS. وتتفق مع دراسة (Atwood et al, 2011) والتي توصلت إلى أن الأرباح المعلن عنها وفقاً ل IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست مرتبطة أكثر أو أقل بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب المعايير المحاسبية المحلية للدول غير التابعة للولايات المتحدة محاسبياً.

وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً بخط Bold):

$$Y = -14004555.448 - 1958395.665 X2 + 1556430.350 C1 - 2425076.307 C2 + 29169.912 C3 - 145193.430 C4 + 566817.656 C6 + 726424.121 C8$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الثالث وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع العقارات"، أى أن هناك تأثير لجودة

الممارسات المحاسبية (حجم مكتب المراجعة) على الأرباح المعلنة في شركات قطاع العقارات بمستوى معنوية (٠.٠٠) ولكن حجم مكتب المراجعة له تأثير عكسي على الأرباح المعلنة.

### الفرض الرابع: اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات

لاختبار مدى صحة الفرض الثالث للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية في شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات وأهم العوامل الحاكمة على الأرباح المعلنة في هذه الشركات.

#### جدول (٩)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية والعوامل الأخرى على الأرباح المعلنة في شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات

P-value	T	Beta	المعاملات غير المعيارية		المتغير	الرمز
			الخطأ القياسي	B		
.006***	3.042	.350	411081.852	1250594.118	نوع تقرير المراجعة	X3
.000***	6.458	.669	189334.685	1222685.798	حجم الشركة	C1
.013**	2.671	.366	129728.216	346461.917	حجم مجلس الإدارة	C3
.000***	4.504	.570	262082.667	1180394.632	الادارات المطبق فيها ERP	C6
.040**	2.168	.255	3196357.922	6929623.025	الربحية	C8
		-17617774.288-			Constant	
		0.880	معامل الارتباط المتعدد		R	
		0.775	معامل التحديد		R2	
		0.728	معامل التحديد المعدل		Adj. R2	
		16.511	قيمة F			
		0.00	P-value			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي (\*\* معنوية عند مستوى ١%؛ \* معنوية عند مستوى ٥%؛ \* معنوية عند مستوى ١٠%)  
يتضح من الجدول رقم (٩) ارتفاع معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العوامل التفسيرية للأرباح المعلنة (Y). حيث بلغت قيمة ف (16.511) وبلغت قيمة P-value (0.000). وهي أقل من مستوى معنوية (0.01) مما يعني أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.

وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (الأرباح المعلنة) فيلاحظ من الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرتفع حيث بلغ (0.880) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.775) وهذا يعنى أن جودة الممارسات المحاسبية مقاسة بنوع تقرير المراجعة (X3) والمتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 77.5 % من التغير في المتغير التابع (الأرباح المعلنة).

كما يتضح من الجدول رقم (٩) أن جميع المتغيرات التي لم يستبعدوها النموذج لها تأثير طردى معنوى على الأرباح المعلنة Y وهذه المتغيرات هي (نوع تقرير المراجعة X3، حجم الشركة C1، حجم مجلس الإدارة C3، الإدارات المطبق فيها نظم (ERP) C6، والربحية C8 وذلك عند مستوى معنوية (0.00)، (0.00)، (0.05)، (0.00)، (0.00) على التوالي، وفي المقابل تم استبعاد متغير تبني IFRS، ومتغير حجم مكتب المراجعة من النموذج أى أن هذين المتغيرين ليس لهما أى تأثير على الأرباح المعلنة على الرغم من أن أكثر من نصف الشركات محل الدراسة (٥٦.٣%) تتعاقد مع أحد المكاتب الأربعة الكبار. **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Atwood et al, 2011)** والتي توصلت إلى أن الأرباح المعلن عنها وفقاً ل IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست مرتبطة أكثر أو أقل بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب المعايير المحاسبية المحلية للدول غير التابعة للولايات المتحدة محاسبياً. **كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Chen & Zhang, 2010)** من عدم وجود دليل على أن مكاتب المراجعة الدولية تتفوق في أدائها على غيرها من المكاتب غير الدولية فيما يتعلق بامتنثال الشركات الصينية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وأن الحكومة الصينية عليها توخى الحذر في تشجيع مشاركة مكاتب المراجعة الدولية في الصين لتحقيق الامتنثال لهذه المعايير. **بينما تختلف هذه النتيجة عن دراسة (Ahmed, 2016)** والتي توصلت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى (لعناصر الدخل والمركز المالى) يزيد في الشركات التي تراجعها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، **كما تختلف عن دراسة (Daske et al, 2008; Liu et al, 2011)** والتي أشارت إلى أن الشركات التي تتبنى IFRS من المتوقع أن تتحسن فيها جودة المحاسبة (وبالتالى جودة الممارسات المحاسبية) وملائمة القيمة للأرباح المحاسبية إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار.

وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً بخط **Bold**):

$$Y = -17617774.288 + 1250594.118 X3 + 1222685.798 C1 + 346461.917 C3 + 1180394.632 C6 + 6929623.025 C8$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الرابع وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات"، أى أن هناك تأثير طردى معنوى لجودة الممارسات المحاسبية (نوع تقرير المراجعة) على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات بمستوى معنوية (٠.٠٠٠).

**الفرض الخامس: اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى قطاع الرعاية الصحية**

لاختبار مدى صحة الفرض الخامس للدراسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الرعاية الصحية" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية فى شركات قطاع الرعاية الصحية وأهم العوامل الحاكمة على الأرباح المعلنة فى هذه الشركات.

### جدول (١٠)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية والعوامل الأخرى على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الرعاية الصحية

P-value	T	Beta	المعاملات غير المعيارية		المتغير	الرمز
			الخاطئ القياسى	B		
<b>.000***</b>	-6.589-	-.975-	78059.823	-514348.969-	حجم مكتب المراجعة	X2
<b>.050***</b>	2.089	.472	119250.250	249108.800	نوع تقرير المراجعة	X3
<b>.000***</b>	13.896	1.230	30372.474	422067.386	حجم الشركة	C1
0.11	1.668	.345	53412.122	89099.361	الرعاية المالية	C2
<b>.006**</b>	-3.123-	-.394-	11774.673	-36774.354-	حجم مجلس الإدارة	C3
-3370665.131-			Constant			
		0.970	معامل الارتباط المتعدد		R	
		0.940	معامل التحديد		R2	
		0.924	معامل التحديد المعدل		Adj. R2	
		59.579	قيمة F			
		0.000	P-value			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى (\*\*\*) معنوية عند مستوى ١%؛ \*\* معنوية عند مستوى ٥%؛ \* معنوية عند مستوى ١٠%)

ويتضح من الجدول رقم (١٠) ارتفاع معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العوامل التفسيرية للأرباح المعلنة (Y). حيث بلغت قيمة F (59.579) وبلغت قيمة P-value (0.000). وهى أقل من مستوى معنوية (0.01) مما يعنى أن النموذج صالح للنتبؤ بقيمة المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (الأرباح المعلنة) فيلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرتفعة جداً حيث بلغ (0.970) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.940) وهذا يعنى أن جودة الممارسات المحاسبية (مقاسة بكل من حجم مكتب المراجعة X2، ونوع تقرير المراجعة X3)، والمتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 94 % من التغير في المتغير التابع (الأرباح المعلنة).

كما يتضح من الجدول رقم (١٠) أن كل من متغير حجم مكتب المراجعة X2، ومتغير حجم مجلس الإدارة C3 لهم تأثير عكسى معنوى على الأرباح المعلنة Y وذلك عند مستوى معنوية (0.00)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmed, 2016) والتي توصلت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى (لعناصر الدخل والمركز المالى) يزيد فى الشركات التى تراجعها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. كما يتضح من الجدول رقم (١٠) أن كل من متغير نوع تقرير المراجعة X3، وحجم الشركة C1 له تأثير طردى معنوى على الأرباح المعلنة Y، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، (0.00) على التوالى وأما متغير الرافعة المالية C2 فلا يوجد له تأثير معنوى على الأرباح المعلنة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Chen & Zhang, 2010) من عدم وجود دليل على أن مكاتب المراجعة الدولية تتفوق في أدائها على غيرها من المكاتب غير الدولية فيما يتعلق بامتنال الشركات الصينية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وأن الحكومة الصينية عليها توخى الحذر في تشجيع مشاركة مكاتب المراجعة الدولية في الصين لتحقيق الامتنال لهذه المعايير. وتم استبعاد متغير تبنى IFRS من النموذج وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Atwood et al, 2011) والتي توصلت إلى أن الأرباح المعلن عنها وفقاً ل IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست مرتبطة أكثر أو أقل بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب المعايير المحاسبية المحلية للدول غير التابعة للولايات المتحدة محاسبياً. ولكنها تختلف عن دراسة (Daske et al, 2008; Liu et al, 2011) والتي أشارت إلى أن الشركات التى تتبنى IFRS من المتوقع أن تتحسن فيها جودة المحاسبة (وبالتالى جودة الممارسات المحاسبية) وملائمة القيمة للأرباح المحاسبية إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار.

وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً بخط **Bold**):

$$Y = -3370665.131 - 514348.969 X_2 + 249108.800 X_3 + 422067.386 C_1 + 89099.361 C_2 - 36774.354 C_3$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الخامس وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الرعاية الصحية"، أى أن هناك تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية (حجم مكتب المراجعة، ونوع تقرير المراجعة) على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الرعاية الصحية ولكن تأثير حجم مكتب المراجعة كان أقوى وعكسى على الأرباح المعلنة عند مستوى (٠.٠٠٠)، بينما تأثير نوع تقرير المراجعة كان طردياً ولكن أقل تأثيراً من نوع تقرير المراجعة لأنه عند مستوى (٠.٠٠٥).

**الفرض السادس: اختبار أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى قطاع الموارد الأساسية**

لاختبار مدى صحة الفرض السادس للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة فى شركات قطاع الرالمراد الأساسية" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية فى شركات قطاع الموارد الأساسية وأهم العوامل الحاكمة على الأرباح المعلنة فى هذه الشركات.

### جدول (١١)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الممارسات المحاسبية والعوامل الأخرى على الأرباح

المعلنة فى شركات قطاع الموارد الأساسية

P-value	T	Beta	المعاملات غير المعيارية		المتغير	الرمز
			الخاطئ القياسى	B		
<b>.023**</b>	2.638	.547	105199.252	277464.915	تبنى IFRS	X1
.192	-1.389-	-.317-	445199.911	-618578.526-	استقلالية مجلس الإدارة	C4
<b>0.021**</b>	2.681	.536	26349.354	70646.607	نوع برنامج ERP	C7
		-162960.582-			Constant	
		0.813	معامل الارتباط المتعدد		R	
		0.661	معامل التحديد		R2	
		0.568	معامل التحديد المعدل		Adj. R2	
		7.147	قيمة F			
		0.006	P-value			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى (\*\*\*) معنوية عند مستوى ١%؛ \*\* معنوية عند مستوى ٥%؛ \* معنوية عند مستوى ١٠% )

ويتضح من الجدول رقم (١١) معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العوامل التفسيرية للأرباح المعلنة (Y). حيث بلغت قيمة ف (7.147) وبلغت قيمة P-value (0.006). وهى أقل من مستوى معنوية (0.01) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (الأرباح المعلنة) فيلاحظ من الجدول رقم (١١) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرتفعة حيث بلغ (0.813) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.661) وهذا يعنى أن جودة الممارسات المحاسبية (مقاسة بتبنى IFRS X1)، والمتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 66.1% من التغير في المتغير التابع (الأرباح المعلنة).

كما يتضح من الجدول رقم (١١) أن كل من متغير تبنى IFRS X1 ومتغير نوع برنامج C7 ERP له تأثير طردى معنوى على الأرباح المعلنة Y وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، أما متغير استقلالية مجلس الإدارة C4 فلا يوجد له تأثير معنوى على الأرباح المعلنة. كما أن حجم مكتب المراجعة تم استبعاده من النموذج أى أنه لا يؤثر على الأرباح المعلنة، على الرغم من أكثر من نصف الشركات محل الدراسة (٥٦.٣%) تتعاقد مع أحد المكاتب الأربعة الكبار. **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Atwood et al, 2011)** والتي توصلت إلى أن الأرباح المعلن عنها وفقاً لـ IFRS ليست أكثر أو أقل ثباتاً وليست مرتبطة أكثر أو أقل بالندفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب المعايير المحاسبية المحلية للدول غير التابعة للولايات المتحدة محاسبياً. **كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Chen & Zhang, 2010)** من عدم وجود دليل على أن مكاتب المراجعة الدولية تتفوق في أدائها على غيرها من المكاتب غير الدولية فيما يتعلق بامتثال الشركات الصينية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وأن الحكومة الصينية عليها توخى الحذر في تشجيع مشاركة مكاتب المراجعة الدولية في الصين لتحقيق الامتثال لهذه المعايير **ولكن تختلف هذه النتيجة عن دراسة (Ahmed, 2016)** والتي توصلت إلى أن مستوى التحفظ المحاسبى (لعناصر الدخل والمركز المالى) يزيد فى الشركات التى تراجعها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.. **كما تختلف هذه النتيجة عن دراسة (Daske et al, 2008; Liu et al, 2011)** والتي أشارت إلى أن الشركات التى تتبنى IFRS من المتوقع أن تتحسن فيها جودة المحاسبة (وبالتالى جودة الممارسات المحاسبية) وملائمة القيمة للأرباح المحاسبية إذا كانت المراجعة الخارجية تتم فيها عن طريق أحد المكاتب الأربعة الكبار.



وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً بخط **Bold**):

$$Y = -3370665.131 + 277464.915 X1 - 618578.526 C4 + 70646.607 C7$$

وبالتالي يتم رفض الفرض السادس وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة في شركات قطاع الموارد الأساسية"، أي أن هناك تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية (تبنى IFRS) على الأرباح المعلنة في شركات قطاع الموارد الأساسية عند مستوى (٠.٠٥).

ويستخلص الباحث من نتائج اختبارات الفروض أنه يفضل اختبار العلاقة التأثيرية بين جودة الممارسات المحاسبية وبين الأرباح المعلنة لكل قطاع على حدة لضمان اتخاذ قرارات أكثر موضوعية والاختيار المناسب للمتغيرات التفسيرية عند تفسير أو التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة في الشركات محل الدراسة نظراً لاختلاف الأبعاد الفنية، المحاسبية، والتكنولوجية في كل قطاع. والجدول رقم (١٢) يلخص أهم نتائج اختبارات الفروض من حيث معنوية المتغيرات المستقلة (مؤشرات جودة الممارسات المحاسبية) ونوع تأثيرها على المتغير التابع (الأرباح المعلنة).

### جدول رقم (١٢)

ملخص لمعنوية ونوع تأثير مؤشرات جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة

معنوية النموذج	نوع تقرير المراجعة X3		حجم مكتب المراجعة X2		تبنى IFRS X1		الفرض
	نوع التأثير	معنوية التأثير	نوع التأثير	معنوية التأثير	نوع التأثير	معنوية التأثير	
***٠٠	+	***٠٠١٧	(-)	*٠٠٠٨٩	تم استبعاده من النموذج		الأول (كل القطاعات)
***٠٠٠			(-)	٠٠١١٧	تم استبعاده من النموذج		الثاني (التشييد والبناء)
***٠٠٠			(-)	***٠٠٠٠	تم استبعاده من النموذج		الثالث (العقارات)
***٠٠٠	+	***٠٠٠٠٦		تم استبعاده من النموذج	تم استبعاده من النموذج		الرابع (خدمات ومنتجات)
***٠٠٠	+	**٠٠٠٠٥	(-)	***٠٠٠٠٠	تم استبعاده من النموذج		الخامس (الرعاية الصحية)
***٠٠٠٠٦			تم استبعاده من النموذج	تم استبعاده من النموذج	+	**٠٠٠٢٣	السادس (الموارد الأساسية)

(\*معنوية عند مستوى ١٠%، \*\*معنوية عند مستوى ٥%، \*\*\*معنوية عند مستوى ١%)

ويوضح الجدول رقم (١٢) أن أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة على مستوى القطاعات ككل (دون تمييز بين القطاعات) تختلف عن هذا الأثر بالنسبة لكل قطاع على

حدة وأن هناك تباين أيضاً في هذا الأثر من قطاع إلى آخر، مما يؤيد توقعات الباحث، والتأكيد على ضرورة الأخذ في الاعتبار اختلاف الجوانب الفنية والمحاسبية والتكنولوجية وغيرها من الجوانب بين القطاعات المختلفة عند إجراء البحوث المحاسبية، وعدم تعميم نتائج هذه البحوث على كل القطاعات محل الدراسة إلا بعد التأكد من صحة هذه النتائج بالنسبة لكل قطاع على حدة.

#### ٤ - النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

##### ٤-١ نتائج البحث

- يوجد تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية (باستخدام مؤشرات نوع تقرير المراجعة، وحجم مكتب المراجعة بالترتيب) على الأرباح المعلنة على مستوى القطاعات ككل دون تمييز بينهم. بينما لا يوجد أى تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية باستخدام مؤشر تبني IFRS على الأرباح المعلنة في هذه القطاعات ككل.
- لا يوجد أى تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية باستخدام أى مؤشر على الأرباح المعلنة في قطاع التسييد والبناء.
- يوجد تأثير معنوي عكسي لجودة الممارسات المحاسبية (حجم مكتب المراجعة) على الأرباح المعلنة في شركات قطاع العقارات، بينما لا تتأثر الأرباح المعلنة في هذا القطاع بتبني IFRS ونوع تقرير المراجعة.
- يوجد تأثير معنوي طردى لجودة الممارسات المحاسبية (نوع تقرير المراجعة) على الأرباح المعلنة في شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، بينما لا تتأثر الأرباح المعلنة في هذا القطاع بتبني IFRS وحجم مكتب المراجعة.
- يوجد تأثير معنوي لجودة الممارسات المحاسبية (حجم مكتب المراجعة (عكسي)، ونوع تقرير المراجعة (طردى) بالترتيب) على الأرباح المعلنة في شركات قطاع الرعاية الصحية، بينما لا تتأثر الأرباح المعلنة في هذا القطاع بتبني IFRS.
- يوجد تأثير معنوي طردى لجودة الممارسات المحاسبية (تبني IFRS) على الأرباح المعلنة في شركات قطاع الموارد الأساسية، بينما لا تتأثر الأرباح المعلنة في هذا القطاع بحجم مكتب المراجعة، ونوع تقرير المراجعة.
- تأثير حجم مكتب المراجعة على الأرباح المعلنة دائماً في اتجاه عكسي، بينما تأثير كل من نوع تقرير المراجعة، وتبني IFRS على الأرباح المعلنة دائماً في اتجاه طردى.

- يوجد ارتفاع ملحوظ في معنوية جميع نماذج الدراسة التطبيقية (عند مستوى أقل من ٠.٠١)، ومن ثم ارتفاع قدرة المتغيرات المستقلة والعوامل الحاكمة الأخرى في هذه النماذج على تفسير والتنبؤ بالمتغير التابع (الأرباح المعلنة) باستثناء النموذج المستخدم في قطاع التشييد والبناء فرغم ارتفاع معنوية النموذج إلا أن المتغيرات المستقلة لم يكن لها تأثير معنوي على الأرباح المعلنة، بينما العوامل الحاكمة في النموذج هي التي لها تأثير معنوي على الأرباح المعلنة.

#### ٤-٢ التوصيات

يوصى الباحث في ضوء ما توصل إليه من نتائج بالآتي:

- ضرورة توجيه اهتمام متخذى القرارات عند التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة على مستوى الشركات محل الدراسة دون تمييز بين القطاعات بكل من (نوع تقرير المراجعة وحجم مكتب المراجعة) مع مراعاة حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، نوع برنامج ERP المستخدم في الشركة وعدد الإدارات المطبق فيها هذا البرنامج، بالإضافة إلى ربحية الشركة.
- ضرورة توجيه اهتمام متخذى القرارات عند التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة لشركات قطاع التشييد والبناء بحجم الشركة وربحيته، استقلالية مجلس الإدارة، وعدد الإدارات المطبق فيها برنامج ERP، وعدم الأخذ في الاعتبار متغيرات جودة الممارسات المحاسبية المستخدمة في هذا البحث.
- ضرورة توجيه اهتمام متخذى القرارات عند التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة لشركات قطاع العقارات بحجم مكتب المراجعة مع مراعاة حجم الشركة، الرافعة المالية، وعدد الإدارات المطبق فيها برنامج ERP.
- ضرورة توجيه اهتمام متخذى القرارات عند التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة لشركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات بنوع تقرير المراجعة مع مراعاة حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة، وعدد الإدارات المطبق فيها برنامج ERP ، بالإضافة إلى ربحية الشركة.
- ضرورة توجيه اهتمام متخذى القرارات عند التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة لشركات قطاع الرعاية الصحية بنوع تقرير المراجعة وحجم مكتب المراجعة مع مراعاة حجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة.

- ضرورة توجيه اهتمام متخذى القرارات عند التنبؤ بقيمة واتجاه الأرباح المعلنة لشركات قطاع الموارد الأساسية بدرجة التزام الشركة بالمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS مع مراعاة نوع برنامج ERP المستخدم فى الشركة.
- ضرورة عدم تعميم نتائج البحوث العلمية المحاسبية على شركات القطاعات محل الدراسة فى هذه البحوث إلا بعد اختبار صحة هذه النتائج على مستوى كل قطاع على حده، حيث توصلت الدراسة إلى أن أثر جودة الممارسات المحاسبية على الأرباح المعلنة على مستوى القطاعات ككل (دون تمييز بين القطاعات) يختلف عنه على مستوى كل قطاع، كما أن هذا الأثر يختلف من قطاع إلى آخر.

### ٤-٣ البحوث المستقبلية

فى ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن توجيه اهتمام الباحثين نحو المجالات البحثية التالية:

- دراسة العلاقة بين جودة الممارسات المحاسبية وقيمة الشركة.
- تقييم أثر خصائص الشركات على درجة الامتثال للمعايير الدولية للإعداد التقارير المالية.
- تقييم أثر التوافق المحاسبى على فجوة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية.

### ٥- المراجع

#### ٥-١ المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، محمد زيدان، و زهر، إكرامى جمال السيد، (٢٠١٧)، "تأثير التطبيق المرحلى لنظام الإنتاج المرن على المحتوى المعلوماتى لربحية الشركات من منظور محاسبى (دراسة حالة)"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س ٤، ع ٣ و٤، يوليو-أكتوبر.
- بشير، سعد زغلول، (٢٠٠٣)، دليلك إلى البرنامج الإحصائى SPSS، المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية، الجهاز المركزى للإحصاء، جمهورية العراق، الإصدار العاشر.
- عبدالسيد، أميرة محمد كمال، (٢٠١٧) "دراسة مدى تأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- وزارة الاستثمار، (٢٠١٥)، "معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥"، قرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، ع ١٥٨، تابع (أ) فى ٩ يوليو سنة ٢٠١٥.

وهدان، محمد علي. (٢٠١٨)، " تقييم أثر نظم تخطط موارد المشروع علي التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الثاني.

## ٥-٢ المراجع باللغة الأجنبية

- Abdel-azim, M. H., (2007), " Accounting Measurement And Disclosure: Choices And Implications From Egypt And The UAE", International Business & Economics Research Journal – September 2007, 6, 9, PP: 73-84.
- Ahmed, Y. H., (2016) " **The Effect of Auditing Quality Characteristics on Accounting Conservatism: The case of Egypt**", A Thesis Submitted To The Investment And Finance Institute In Partial Fulfillment For The Degree Of Master Of Science In Investment, Arab Academy For Science, Technology & Maritime Transport, Investment & Finance Institute.
- Ali, M.J., Ahmed, K., and Henry, D., (2006), "Harmonization Of Accounting Measurement Practices In South Asia", **Advances in International Accounting**, 19, PP: 25–58.
- Anagnostopoulou, S. C. and Tsekrekos, A. E., (2015), "Accounting Quality, Information Risk And Implied Volatility Around Earnings Announcements", **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**, 34, PP: 188-207.
- Atwood, T.J., Drake, M.S., Myers, J.N., and Myers, L.A., (2011) Do Earnings Reported Under IFRS Tell Us More About Future Earnings And Cash Flows? **Journal of Accounting and Public Policy**, 30, 2, PP: 103–121.
- Baker, C. R., and Barbu, E. M., (2007), " Trends in research on international accounting harmonization", **The International Journal of Accounting**, 42, 272–304.
- Baker, H. K., Ni, Y., Saadi, S., and Zhu, H., (2019), "Competitive Earnings News And Post-Earnings Announcement Drift", **International Review of Financial Analysis**, 63, PP: 331–343.

- Carneiro, J., Rodrigues, L. L., and Craig, R., (2017), "Assessing international accounting harmonization in Latin America", **Accounting Forum**, 41, PP: 172–184.
- Castro, F. H., and Santana, C. V., (2018), "Informativeness of stock prices after IFRS adoption in Brazil", **Journal of Multinational Financial Management**, 47–48, PP: 46–59.
- Changwony, F. K., and Paterson, A. S., (2019), " Accounting practice, fiscal decentralization and corruption", **The British Accounting Review**, 51, 100834, PP: 1-21.
- Chebaane, S., and Ben Othman, H., (2014), " The impact of IFRS Adoption On Value Relevance Of Earnings And Book Value Of Equity: The Case Of Emerging Markets In African And Asian Regions", **Procedia - Social and Behavioral Sciences** 145, PP: 70-80.
- Chen, C.H., and Al-Najar, B., (2012), "The Determinants of Board Size And Independence: Evidence From China", **International Business Review**, 21, PP: 831- 846.
- Chen, j. i., Sanger, G. C., and Song, W., (2019), " The Relationship Insurance Role Of Financial Conglomerates: Evidence From Earnings Announcements", **Journal of Corporate Finance**, 58, PP: 505-527.
- Chen, J. J., and Zhang, H., (2010), "The Impact Of Regulatory Enforcement And Audit Upon Ifrss Compliance– Evidence From China", **European Accounting Review**, 19, 4, PP: 665–692.
- Chen, J.J., and Cheng, P., (2007), " The Impact of Regulatory Enforcement on Harmonization of Accounting Practices: Evidence from China", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 3, 1, (June 2007), pp: 23-71.
- Contreras, H., (2019), "Strategic Timing Of Corporate Insiders When Trading At Earnings Announcements", **Finance Research Letters**, PP: 1-12.
- Daske, H., Hail, L., Leuz, C., and Verdi, R., (2008), "Mandatory IFRS Reporting Around The World: Early Evidence On The Economic Consequences", **Journal of Accounting Research**, 46, PP: 1085-1142.

- Feng, M., Li, C., and McVay, S. (2009). "Internal Control and Management Guide), **Journal of Accounting and Economics**, 48, 2-3, pp; 190-209.
- Frino, A., Prodromou, T., Wang, G. H. K., Westerholm, P .J., and Zheng, H., (2017), "An Empirical Analysis Of Algorithmic Trading Around Earnings Announcements", **Pacific-Basin Finance Journal**, 45, PP: 34–51 .
- Ghio, A., and Verona, R., (2015), " Accounting Harmonization In The BRIC Countries: A Common Path?, **Accounting Forum**, 39, PP:121–139.
- Goh, J., and Jeon, B. H., (2017), " Post-Earnings-Announcement-Drift And 52-Week High: Evidence from Korea", **Pacific-Basin Finance Journal**, 44, PP: 150-159.
- Gomez-Mejia, L.R., Cruz, C., Berrone, P. and De Castro, J. (2011), "The bind that ties: socioemotional wealth preservation in family firms", **The Academy of Management Annals**, 5, 1, PP:633-707.
- Gu, Z., Ng, J., and Tsang, A., (2019), " Mandatory IFRS adoption And Management Forecasts: The Impact Of Enforcement Changes", **China Journal of Accounting Research**, 12, PP: 33–61.
- Halbouni, S., (2006), " The Degree of Harmonization of Accounting Practices Within Saudi Arabia", **Journal of Economic & Administrative Sciences**, 22, 2, December 2006, PP: 51 -76.
- Helena Isidro, H., and Raonic, I., (2012), " Firm Incentives, Institutional Complexity And The Quality Of "Harmonized" Accounting Numbers", **The International Journal of Accounting**, 47, PP: 407–436.
- Huerta, E., Petrides, Y., and O'Shaughnessy, D., (2017), "Introduction of Accounting Practices In Small Family Businesses", **Qualitative Research in Accounting & Management**, 14, 2, PP: 111-136.
- Isidro, H., and Raonic, I., (2012), "Firm Incentives, Institutional Complexity And The Quality Of "Harmonized" Accounting Numbers", **The International Journal of Accounting**, 47, PP: 407–436.

- Ittonen, K., (2010). "Investor Reactions to Disclosures of Material Internal Control Weaknesses", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25, No. 3, pp: 259-268 .
- Jermakowicz, E. K. Alan Reinstein, A., and Chury, N. T., (2014), " IFRS framework-based case study: DaimlerChrysler – Adopting IFRS accounting Policies", **J. of Acc. Ed.**, 32, PP: 288–304.
- Ji, X., Lu, W., and Qu, W., (2017), " Voluntry Disclosure Of Internal Control Weakness and Earnings Quality; Evidence Of China", **The International Journal Of Accounting**, 52, 1, pp: 27-44
- Kim, J. H. and Lin, S., (2019), " Accrual anomaly and mandatory adoption of IFRS: Evidence from Germany", **Advances in Accounting**, 47, 100445, PP: 1-12.
- Laughlin, R., (2010), " A comment on “Towards A Paradigmatic Foundation For Accounting Practice”", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 23, 6, PP: 759-763.
- Le, A., Yin, X., and Zhao, J., (2019), " Informed trading around earnings announcements in Australia", **Pacific-Basin Finance Journal**, 58, 101216, PP: 1-20.
- Lin, Z. J., and Chen, F., (2005), " Value Relevance Of International Accounting Standards Harmonization: Evidence From A- And B-Share Markets In China", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 14, 79–103.
- Liu, C., Yao, L., Hu, N., and Liu, L., (2011), "The Impact of IFRS on Accounting Quality in a Regulated Market: An Empirical Study of China", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 26, 4, PP: 659–676.
- Madawaki, A., (2014), "Impact Of Regulatory Framework And Environmental Factors On Accounting Practices By Firms In Nigeria", International Conference on Accounting Studies 2014, ICAS 2014, 18-19 August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia, **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 164, PP: 282 – 290.
- Mazzi, F., Slack, R., Tsalavoutas, I., and Tsoligkas, F., (2019), " Country-Level Corruption And Accounting Choice: Research & Development



- Capitalization Under IFRS", **The British Accounting Review**, 51, 10082, PP: 1-25.
- Mokhtar, E., Elharidy, A., and Mandour, M., (2018), " Compliance With IFRS: The Case Of Risk Disclosure Practices In Egypt", **Arab Economic And Business Journal**, 13, PP: 1–14.
- Mudalige, P., Duong, H. N. Kalevc, P. S., and Gupta, K., (2020), " Who Trades In Competing Firms Around Earnings Announcements", **Pacific-Basin Finance Journal**, 59, 101219, PP: 1-16.
- Murphy, A. B., (2000), " The Impact of Adopting International Accounting Standards on the Harmonization of Accounting Practices **The International Journal of Accounting**, 35, 4, October 2000, PP:471-493.
- Nadarajah, S., Ali, S., Liu, B., and Huang, A., (2018), "Stock liquidity, corporate governance and leverage: New panel evidence", **Pacific-Basin Finance Journal**, 50, PP:216–234.
- Naser, K., Al-Khyal, T. Nuseibeh, R., and Al-Tweel, I., (2005), " Users' Opinions About Different Aspects Of Accounting Harmonization: Evidence From The Gulf Co-Operation Council (GCC), **IJCM**, 15, 3 & 4, PP:272-299.
- Nguyen, H. T., and Truong, C., (2019), " When Are Extreme Daily Returns Not Lottery? At earnings Announcements", **Journal of Financial Markets** 41, PP: 92-116.
- Nwanyanwu, L., (2016), " Information and communication technology (ICT) and accounting practice in Nigeria: An empirical investigation", **International Journal of Management Studies**, III, 1, JUNE 2016, PP: 47-63.
- Peng, s., and Bewley, K., (2010), " Adaptability To Fair Value Accounting In An Emerging Economy-A Case Study of China's IFRS Convergence", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 23, 8, PP: 982-1011.
- Peng, S., Tondkar, R.H., Smith, J. L., And Harless, D.W., (2008), " Does Convergence of Accounting Standards Lead to the Convergence of Accounting Practices? A Study from China", **The International Journal of Accounting**, 43, pp: 448–468.

- Saudagaran, S. M., (2010), " International Accounting: A User Perspective", *The International Journal of Accounting*, 45, PP: 129–140.
- Stecher, J., and Suijs, J., (2012), " Hail, Procrustes! Harmonized Accounting Standards As A Procrustean Bed", *J. Account. Public Policy*, 31, PP: 341–355.
- Sun, Y., (2016). "Internal Control Weakness Disclosure and Firm Investment", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 31, 2, pp: 277-307.
- Sunder, S., (2010), "Adverse effects of uniform written reporting standards on accounting practice, education, and research", *J. Account. Public Policy*, 29, PP:99–114.
- Tagesson, T., (2007), " Does Legislation Or Form Of Association Influence The Harmonization Of Accounting? A Study Of Accounting In The Swedish Water And Sewage Sector", *Utilities Policy*, 15, PP: 248-260.
- Tahat, Y., Kuwait, H., Omran, M. A., and AbuGhazaleh, N. M., (2018), " Factors affecting the development of accounting practices in Jordan: an institutional perspective", *Asian Review of Accounting*, 26, 4, PP:464-486.
- Tudor, A. T., and Dragu, I. M., (2010), " Impact Of International Financial Reporting Standards On Accounting Practices Harmonization Within European Union Particular Case Of Intangible Assets", *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 12, 1, PP:191-206.

٥-٣ مواقع:

<https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>

<https://www.mubasher.info/countries/eg/earnings>